

البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإحصاء والابحاث

التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي
العراقي
لعام ٢٠٠٣ - ومطلع عام ٢٠٠٤

The Annual Economic Report of Iraq
٢٠٠٣ – Beginning ٢٠٠٤
(Arabic Version)

التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي

٢٠٠٣ - مطلع عام ٢٠٠٤

المحتويات

الموضوع / رقم الصفحة

٥

مقدمة

٨ - ٦

خلاصة وضع الاقتصاد الوطني

الفصل الاول

التطورات الاقتصادية المحلية والدولية

١١ - ٩

١ - التطورات الاقتصادية الدولية

١١

٢ - تطورات الاقتصاد المحلي

الفصل الثاني

القطاع الحقيقي

١٢

١ - الاسعار

١٣ - ١٢

اولا - سعر الصرف

١٥ - ١٤

ثانيا - هيكل اسعار الفائدة

١٦ - ١٥

ثالثا - الرقم القياسي لاسعار المستهلك

١٧

٢ - البطالة

١٩ - ١٧

٣ - تطور بعض القطاعات الاقتصادية

الفصل الثالث

القطاع النقدي والمصرفي والمالي

٢٠

١ - عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه

٢٠

اولا - عرض النقد

٢١ - ٢٠	ثانيا - العوامل المؤثرة في عرض النقد
٢٢ - ٢١	٢ - اداء الجهاز المصرفي العراقي
٢٣	اولا - النشاط الاقتصادي للمصارف العراقية
٢٣	أ - هيكل المصارف
٢٤	ب - النشاط المصرفي
٢٥	ج - الائتمان
٢٦ - ٢٥	د - الاستثمارات في الاوراق المالية
٢٧ - ٢٦	هـ - كفاية رأس المال والسيولة
٢٧	و - رأس المال والاحتياطي
٢٧	ثانيا - القطاع المالي
٢٧	أ - شركات التأمين
٢٨ - ٢٧	ب - نشاط شركات الاستثمار المالي
٢٩ - ٢٨	ج - سوق العراق للاوراق المالية

الفصل الرابع

قطاع المالية العامة

٣١ - ٣٠	١ - الموازنة العامة
٣٢ - ٣١	اولا - الموازنة الجارية
٣٢	ثانيا - الموازنة الاستثمارية
٣٣	٢ - الدين العام الداخلي

الفصل الخامس

القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات

٣٤	١ - الحساب الجاري
٣٤	اولا - الميزان التجاري
٣٥	أ - الصادرات
٣٦	ب - الاستيرادات - سيف
٣٧ - ٣٦	ثانيا- حساب الخدمات
٣٧	ثالثا- ميزان الدخل
٣٧	أ - تعويضات العاملين
٣٧	ب - دخل الاستثمار

٣٨	رابعاً- التحويلات بدون مقابل
٣٨	٢ - الحساب الرأسمالي والمالي
٣٩	اولاً - الاستثمار المباشر
٣٩	ثانياً - استثمار الحافطة
٣٩	ثالثاً - استثمارات اخرى
٣٩	٣ - فقرة السهو والخطأ

التجارة الخارجية

٤٠	١ - الصادرات
٤١ - ٤٠	اولاً - حسب الفئة الاقتصادية
٤١	ثانياً - حسب التوزيع الجغرافي
٤٢ - ٤١	ثالثاً- حسب القطاع
٤٢	رابعاً- حسب التصنيف الدولي الموحد (S.I.T.C)
٤٣	٢ - الاستيرادات
٤٣	اولاً - حسب الفئة الاقتصادية
٤٤ - ٤٣	ثانياً - حسب التوزيع الجغرافي
٤٤	ثالثاً- حسب القطاع
٤٥ - ٤٤	رابعاً- حسب التصنيف الدولي الموحد (S.I.T.C)

الفصل السادس

٤٧ - ٤٦	تطورات العملة العراقية وتنظيم عملية استبدالها بعملة جديدة
٤٩ - ٤٧	١ - اصدارات العملة العراقية
٥٠ - ٤٩	٢ - استبدال العملة القديمة بعملة جديدة

الفصل السابع

	التشريعات
٥٣ - ٥١	١ - استقلالية البنك المركزي العراقي بموجب قانونه الجديد
٥٥ - ٥٣	٢ - قانون المصارف الجديد
٥٧ - ٥٥	٣ - المشروع المؤقت لقانون سوق الاوراق المالية العراقية
٥٩ - ٥٨	٤ - قانون الاستثمار الاجنبي

الجدول الاحصائية القطاع الحقيقي

- ١ - المعدلات الشهرية لاسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي .
- ٢ - معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازية واسعار المزداد
- ٣ - اسعار الفائدة المدفوعة والمستوفاة من قبل المصارف التجارية والاستثمارية .
- ٤ - الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك حسب المجموعات .
- ٥ - الرقم القياسي لاسعار المستهلك حسب الاشهر .
- ٦ - الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للربع الاول من عام ٢٠٠٤ .

القطاع النقدي والمصرفي والمالي

- ٧ - عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه
- ٨ - التغيير في العوامل المؤثرة في عرض النقد /نسب مئوية
- ٩ - نشاط شركات التأمين

قطاع المالية العامة

- ١٠ - الانفاق الحكومي الجاري بموجب التصنيف الاقتصادي

القطاع الخارجي

- ١١ - ميزان المدفوعات
- ١٢ - الصادرات حسب الفئات الاقتصادية
- ١٣ - الصادرات حسب القطاعات
- ١٤ - الصادرات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة
- ١٥ - الصادرات حسب التوزيع الجغرافي
- ١٦ - الاستيرادات حسب الفئات الاقتصادية
- ١٧ - الاستيرادات حسب القطاعات
- ١٨ - الاستيرادات حسب التوزيع الجغرافي
- ١٩ - الاستيرادات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة

مقدمة



في اطار الجهود التي يبذلها البنك المركزي العراقي وعلى مختلف الاصعدة الاقتصادية ومن اجل تعزيز القاعدة الاقتصادية الرصينة لعراقنا الحبيب ، فقد استأنف البنك المركزي اصدار تقريره السنوي لعام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤ بعد توقف دام ربع قرن بالرغم مما افرزته العمليات العسكرية من اثار طالت القاعدة المعلوماتية والمصادر العلمية .

يعد هذا التقرير الاول بعد سقوط النظام السابق الذي كان الاقتصاد الوطني يعاني فيه من العجز المتفاقم والمزمن ومن الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية نتيجة للقيود المفروضة على كافة مفاصل الحياة الاقتصادية .

يسعى البنك الذي لم يدخر جهدا لنفسه في تحسين الصورة البحثية التي تمثلها الجهود المبذولة من قبل منتسبيه في المديرية العامة للاحصاء والابحاث من خلال النشرات التي اصدرتها هذه المديرية والتي بلغت الثلاث نشرات لحد الان ، حيث تكلفت تلك الجهود بهذا التقرير والذي اشتمل على سبعة فصول تناول الفصل الاول اهم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ، اما الفصل الثاني فكان حول بعض جوانب القطاع الحقيقي ، بينما تناول الفصل الثالث القطاع النقدي والمصرفي والمالي ، وجاء الفصل الرابع ليشمل قطاع المالية العامة ، وتلاه الفصل الخامس الذي تضمن القطاع الخارجي ، اما الفصلين السادس والسابع فقد تناولوا تطورات العملة العراقية وتنظيم عملية استبدالها والتشريعات التي جاءت ضمن الفصل السابع ، وقد ألحق التقرير بعدد من الجداول الاحصائية .

خلاصة وضع الاقتصاد الوطني
خلال عام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤

يتمتع الاقتصاد العراقي بكم كبير من الموارد المتنوعة والممكن استخدامها في تحقيق النمو الاقتصادي الذي فشل النظام السابق في تحقيقه رغم تخطيطه الرامي الى استغلال تلك الموارد ، اما الان وبعد الانعطافة الكبيرة التي حصلت في المسار الاقتصادي والتنموي للعراق ، اذ تسعى الكيانات الاقتصادية ومنها البنك المركزي العراقي لبذل اقصى جهده لتحقيق اهدافه الاقتصادية المرسومة له بموجب قانونه الاخير الذي صدر بموجب الامر المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، فقد اشارت المادة (٣) من هذا القانون بان الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي تتضمن تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق ، ويعمل البنك المركزي العراقي تماشياً مع تلك الاهداف على تعزيز التنمية المستدامة واتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق .

كما اشارت المادة رقم (٤) من القانون اعلاه الى وظائف ومهام البنك المركزي لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في المادة (٣) وتشمل ما يلي :

- أ - صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في العراق ، بما في ذلك سياسة الصرف الاجنبي .
 - ب - الاحتفاظ بجميع الاحتياطي الرسمي الاجنبي للعراق وادارته .
 - ج - الاحتفاظ بالذهب وادارة مخزون الدولة من الذهب .
 - د - تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة .
 - هـ - توفير خدمات السيولة للمصارف .
 - و - اصدار العملة العراقية وادارتها .
 - ز - تجميع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالاقتصاد .
- وغير ذلك من الاعمال التي تتعلق بوسائل الدفع واصدار التراخيص وفتح ومسك الحسابات للمصارف المركزية الاجنبية والمنظمات المالية او الدولية ، وما الى ذلك من التشريعات القانونية التي تضمنتها المادة اعلاه .

انطلاقاً من كل ما تقدم فقد سعى البنك المركزي الى تحقيق الوظائف المناطة به . يستعرض هذا التقرير التطورات التي شهدتها الفعاليات الاقتصادية النقدية والمصرفية والمالية خلال عام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤ ، وبالامكان استعراض هذه الفعاليات على وفق الصورة الآتية :-

القطاع الحقيقي

من اولويات مهام البنك المركزي متابعة التغيرات التي تطرأ على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويتمثل دور البنك في السيطرة على تقلبات سعر الصرف في السوق النقدي الذي شهد ارتفاعا كبيرا خلال الفترة التي سبقت العمليات العسكرية وقد بلغ المعدل الشهري (٢٥٤١ دينار/ دولار) لشهر آذار ٢٠٠٣ ثم شهد في الفترة اللاحقة تقلبا ما بين ارتفاع وانخفاض لحين قيام البنك المركزي بأنشاء مزاد العملة الذي عمل على المساهمة في تحقيق الاستقرار النسبي للسعر المذكور الذي بلغ (١٤٨٧-١٤١٣ - ١٤١٩) دينار / دولار للاشهر كانون الثاني ، شباط ، آذار ٢٠٠٤ .

القطاع النقدي والمصرفي والمالي

ارتفع عرض النقد (M١) في نهاية عام ٢٠٠٣ الى (٥٧٧٣ر٦) مليار دينار ، بعد ان كان (٣٠١٣ر٦) مليار دينار لعام ٢٠٠٢ محققاً بذلك زيادة نسبتها (٩١ر٦%) التي كانت بسبب زيادة صافي العملة في التداول بمقدار (٢٠٦٦ر١) مليار دينار والودائع الجارية بمقدار (٦٩٣ر٩) مليار دينار ، كما واصل عرض النقد نموه في الفصل الاول من عام ٢٠٠٤ حيث بلغ (٦٧٤٩ر٥) مليار دينار .

اما فيما يتعلق بالنشاط الائتماني للجهاز المصرفي، فقد انخفض اجمالي الائتمان النقدي بمقدار (٢٤١١٤) مليون دينار ليصل الى (٦٢١١٣٠) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٣ بعد ان كان (٦٤٥٢٤٤) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٢ وبنسبة انخفاض (٣٧%) والسبب في ذلك هو انخفاض او توقف عمليات الاقراض خلال الربع الثاني من العام المذكور والى نهاية السنة المالية وذلك بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية والامنية وانعكاسها على نشاط الاقراض المصرفي . واما على صعيد شركات الوساطة المالية، فقد بلغ عدد شركات التأمين في العراق سبع شركات ثلاث منها حكومية واربع شركات اهلية ، اما رؤوس اموال هذه الشركات فقد بلغت (٢٤٢١٤) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٣ بعد ان كانت (٢٤٩٩٤) مليون دينار لعام ٢٠٠٢ أي بنسبة انخفاض (٣١%) .

وفي مجال الاستثمار المالي الذي تأسست الشركات العاملة فيه بموجب احكام المادة (٩) من قانون الشركات المرقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ فقد بلغ عددها تسع شركات حتى نهاية عام ٢٠٠٣ ، وتتلخص اعمالها في شراء وبيع حوالات الخزينة والاسهم والسندات والاوراق المالية الاخرى المسموح بتداولها في سوق بغداد للاوراق المالية ، وكذلك استثمار اموالها في شركات اخرى وادارة المحافظ الاستثمارية واصدار سندات وشهادات الايداع .

قطاع المالية العامة

اما على صعيد المالية العامة فقد بلغت الايرادات المخمئة لعام ٢٠٠٣ نحو (٤٥٩٦) مليار دينار كانت مساهمة ايرادات النفط فيها (٤٠٩٦) مليار دينار وباهمية نسبية قدرها (٨٩%) .

بلغ اجمالي الدين العام الداخلي (٥٥٤٣) مليار دينار لعام ٢٠٠٣ ، مقابل (٤٧٩٨) مليار دينار لعام ٢٠٠٢ ، أي بزيادة مقدارها (٧٤٥) مليار دينار وبنسبة (١٥%) ، حيث شكلت حوالات الخزينة الجزء الاكبر من هذا الدين اذ ارتفعت من (٤١٩٣) مليار دينار في عام ٢٠٠٢ الى (٤٦٣٤) مليار دينار عام ٢٠٠٣ أي بنسبة مساهمة (٨٧%) و(٨٣%) من الدين العام على التوالي .

القطاع الخارجي

استكمالا لاستعراض اهم التطورات النقدية والمالية لابد من الاشارة الى التطورات الحاصلة لميزان المدفوعات فان التقديرات الاولية لميزان المدفوعات العراقي والتي تنشر لأول مرة على وفق التصنيف الذي اعده صندوق النقد الدولي اشارت الى انخفاض اجمالي العجز الى (١٩) مليار دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل عجز مقداره (٥٨) مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، أي بنسبة انخفاض قدرها (٦٧%) ، حيث انعكست آثار التغييرات السريعة التي مر بها العراق على معاملات الحساب الجاري اذ ادت هذه التغييرات الى انخفاض العجز في الحساب الجاري الى (٠٩) مليار دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (٣٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، أي بنسبة انخفاض قدرها (٦٩%) والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى حالة التحسن التي طرأت على التحويلات بدون مقابل والتي كانت تمثل اكثر من (٢٥%) من الايرادات الخارجية .

نتيجة للظروف الطارئة والاستثنائية التي يعيشها العراق والتي انعكست سلبا على بيانات عام ٢٠٠٣ الخاصة بالتجارة الخارجية ، لذا اضطرت هذه المديرية الى تخمين بعض البيانات للقطاع المذكور بالاستناد على عدد من المصادر المحلية والدولية .

انخفضت الصادرات الرئيسية للعراق (المواد الخام) عام ٢٠٠٣ لتبلغ (٩٢٦٥) مليون دولار مقابل (٩٩٧٨) مليون دولار عام ٢٠٠٢ ، في حين ارتفعت صادرات المواد الغذائية الاولية لتبلغ (٥٠٤) مليون دولار مقابل (١٤٨) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

الفصل الاول التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية

.....

١ - تطورات الوضع الاقتصادي الدولي خلال عام ٢٠٠٣ والربع الاول من عام ٢٠٠٤

.....

شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في سرعة الانتعاش بحلول آذار ٢٠٠٣ في وسط عدم اليقين والعوامل الجيوسياسية المتعلقة بالعراق ، وبعد انتهاء الحرب في العراق بسرعة ، كان من المتوقع ان يستأنف الاقتصاد العالمي انتعاشه في النصف الثاني من العام نفسه . حيث ارتفعت المؤشرات المستقبلية بشكل عام، ومع تعزيز اسواق الاسهم بشكل ملحوظ ، الا ان الانتاج الصناعي والتجاري تباطأ عاكسا استمرار آثار عدم اليقين ، والعوامل الجيوسياسية وبقاعة اسعار الاسهم . وعليه تم تخفيض اسعار الفائدة في اوربا ، الولايات المتحدة ، البلدان الصناعية وبلدان السوق الناشئة .

وقد اختلفت الاوضاع الاقتصادية حسب الدول والاقاليم وكما يأتي :

الولايات المتحدة

لقد شهد الاقتصاد الامريكي في عام ٢٠٠٣ تحولات سمحت له بتحقيق نسبة نمو بلغت (٨ر٢%) خلال الصيف الماضي وذلك للمرة الاولى منذ عقدين . ومن المنتظر ايضا ان ترتفع نسبة العجز في الاقتصاد الامريكي من (٥٢٥) مليار دولار الى ٥٤٥ مليار دولار بعد ان بلغ رقماً قياسياً خلال عام ٢٠٠٣ .

ومن جانب آخر استمر انخفاض قيمة الدولار الامريكي ليعكس نسب الفائدة المنخفضة نسبياً واستمرار مخاوف المستثمر من العجز الكبير في الحساب الجاري الامريكي ، حيث انخفض الدولار الامريكي بنسبة (١٢%) بالمعايير الاسمية الفعالة . ويتوقع المحللون ان يساهم ضعف الدولار مقابل الين واليورو في خفض العجز الامريكي ، حيث ان بضائع المصدرين الامريكيين ستكون اقل سعرا بما يساعدهم في المنافسة الدولية .

الاقتصادات المتقدمة

بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة (١٨ر١%) عام ٢٠٠٣ ارتفع الى (٢ر٩%) في بداية عام ٢٠٠٤ ، بينما كان سعر المستهلك (١٨ر١%) لعام ٢٠٠٣ ، وانخفض الى (٣ر١%) بحلول عام ٢٠٠٤ . وبقية البطالة بنفس المعدل تقريبا حيث كانت بمعدل (٦ر٧%) عام ٢٠٠٣ و (٦ر٦%) في بداية عام ٢٠٠٤ .

وعليه ستبقى الولايات المتحدة تقود الانتعاش في البلدان الصناعية ، حيث اظهرت البيانات الحالية اشارات كبيرة على التحسن رغم سوق العمل الضعيف .

ويتوقع ان يكون التضخم اقل من (٢%) لعام ٢٠٠٤ للسنة الثانية على التوالي .
حيث كانت نسبته في البلدان المتقدمة (٣١%) في عام ٢٠٠٣ ويتوقع ان ينخفض الى
اقل من (١%) خلال عام ٢٠٠٤ .

البلدان النامية

اما في البلدان النامية فقد كان التضخم (٩ر٥%) في عام ٢٠٠٣ ، وهو انخفاض
لم يسبق له مثيل ويتوقع ان يصل الى (٩ر٤%) خلال عام ٢٠٠٤ ، وقد كانت نسبة
نمو الناتج العالمي (٥%) في عام ٢٠٠٣ ويتوقع ان يرتفع الى (٦ر٥%) خلال عام
٢٠٠٤ . واذا كانت البلدان الصناعية ستزيد من مساعدات التنمية الرسمية بنسبة (٧%)
من الناتج القومي الاجمالي ، فان التدفقات الى البلدان النامية ستزداد بشكل كبير ، حيث
يبلغ معدل تدفقات المساعدات حاليا (٤ر٢٠%) من الناتج القومي الاجمالي للبلدان
الصناعية ، وستتضاعف الى ثلاث مرات تقريبا ويمكن ان تصل الى (٧٠ - ٩٠%) من
الناتج المحلي الاجمالي لعوائد هذه البلدان ، وستكون هذه التدفقات غير مسبوقه في الحجم
بما يماثل ارتفاع تدفقات رأس المال الى الاسواق الناشئة في منتصف التسعينات والتي
بلغت (١٤ - ١٥%) من الناتج المحلي الاجمالي لتلك البلدان .

الاسواق الناشئة

اما بالنسبة للاسواق الناشئة ، فقد تباطأت تدفقات رؤوس الاموال الخارجية من
العديد من البلدان . ويتوقع ارتفاع صافي تدفقات رأس مال القطاع الخاص الى الاسواق
الناشئة الى اكثر من (١١٠) بليون دولار امريكي عام ٢٠٠٣ وهو اعلى مستوى منذ
منتصف التسعينات . وتبقى هذه الاسواق متأثرة - بمديات مختلفة - بالتطورات في
البلدان الصناعية ، اوضاع التمويل الخارجية ، العوامل الجيوسياسية والتطورات الخاصة
بكل بلد .

الشرق الأوسط

منحت النهاية السريعة للصراع في العراق الثقة للمستثمرين ورجال الاعمال ، الا
ان الوضع الامني بقي هشاً نسبياً وسبباً رئيسياً لعدم اليقين . وقد ارتفعت توقعات نمو
الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة لعام ٢٠٠٣ بسبب ارتفاع انتاج النفط ، كما ان اسعار
النفط المرتفعة ستؤثر بشكل جيد على توقعات الانتعاش للمنطقة لعام ٢٠٠٤ .

جنوب افريقيا

يتوقع ان يواصل نمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه في عام ٢٠٠٤ بشكل
كبير، نتيجة التأثيرات الايجابية لسياسة الاقتصاد الكلي الجيدة ليتهاوز نسبة النمو التي
حققتها خلال عام ٢٠٠٣ والتي بلغت (٦ر٣%) ، الا ان هذه النتيجة ستعتمد بشكل كبير
ودقيق على التحسن الكبير في الاستقرار السياسي وظروف الطقس اضافة الى تحديد عدد
المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة مما يؤدي الى نقص حاد في الغذاء في قرن
افريقيا وجنوب افريقيا .

منطقة اليورو

وفي منطقة اليورو عكست التوقعات طلبا محليا مخيبا للأمل وارتفاع في قيمة
اليورو مع موقف سياسة كلية اقل دعما اضافة الى التأثير بشكل مناويء بالمصاعب في
المانيا ، ومن المتوقع ان يشهد الاقتصاد العالمي نمواً ملحوظاً خلال عام ٢٠٠٤ بحيث
تستأثر المنطقة الاسيوية بالنصيب الاوفر فيما سيكون نمو منطقة اليورو بوتيرة اقل .

حيث يتوقع ان يكون الارتفاع تدريجي نسبياً يدعمه بشكل رئيسي ارتفاع تدريجي في الاستهلاك الخاص وتعززه اسعار الفائدة .

التطورات النفطية

استمرت اسواق السلع بالتأثر بشكل كبير بالتطورات الجيوسياسية ، والوضع الدوري ، وصدمات العرض . وبعد الارتفاع الذي وصل اليه سعر النفط الى اعلى من (٣٤) دولار امريكي للبرميل الواحد قبل الحرب ، تراجعت اسعار النفط بحدة في نيسان من عام ٢٠٠٣ ، لكنه عاد في نهاية آب الى (٣٠) دولار امريكي للبرميل الواحد - عاكساً الانتعاش في اسعار نفط العراق (الذي كان أبطأ من المتوقع) وقد تراجعت اسعار النفط في ايلول أيضاً .
الا انها عاودت الارتفاع مرة اخرى في النصف الاول من عام ٢٠٠٤ لتصل الى (٣٤) دولار امريكي في منتصف نيسان وهذا يعود الى الانخفاض الجزئي في قيمة الدولار والى الطلب غير المتوقع على النفط خصوصاً في الولايات المتحدة ، وتعثرت صادرات النفط العراقية ويتوقع ان يصل معدل سعر برميل النفط الى (٣٢٥) دولار خلال عام ٢٠٠٤ .

٢ - التطورات المحلية في مطلع ٢٠٠٤ :

بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (٣٥%) في الربع الاول من عام ٢٠٠٤ ويتوقع له ان ينخفض الى (٣١%) في عام ٢٠٠٥ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة بشكل عام ، بينما بلغت نسبة البطالة فيها (٦٤%) خلال الربع الاول من عام ٢٠٠٤ ويتوقع ان تكون (٦٣%) لعام ٢٠٠٥ .
اما بالنسبة للاقتصاد الامريكي فقد وصلت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الى (٤٦%) في الربع الاول من عام ٢٠٠٤ معتمداً على نمو الاستثمار، الا ان عجز الحساب الجاري المستمر والكبير وما يرافقه من عجز مالي مماثل يبقى مثار قلق كبير، اما التضخم فقد بلغ (١٤%) في الربع الاول من عام ٢٠٠٤ ويتوقع له ان يبقى بنفس النسبة في عام ٢٠٠٥ . اما البطالة في الاقتصاد الامريكي فقد شكلت نسبة قدرها (٥٥%) في الربع الاول من عام ٢٠٠٤ ، ويتوقع ان تبلغ (٥٤%) للعام القادم .
اما في اليابان فقد تجاوز نمو الناتج المحلي الاجمالي كل التوقعات مع وجود طلب خارجي قوي ، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (٣٤%) في الربع الاول من عام ٢٠٠٤ يتوقع ان تنخفض في عام ٢٠٠٥ الى (١٩%) ، فيما بلغت نسبة البطالة (٩٤%) للربع الاول من عام ٢٠٠٤ ويتوقع ان تبقى نفس النسبة للعام القادم .
اما على مستوى الاقتصادات الآسيوية ، فقد شهدت نشاطاً معتدلاً ، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي فيها (٣٥%) للربع الاول من عام ٢٠٠٤ ويتوقع ان يكون (٥٥%) لعام ٢٠٠٥ ، بينما بلغت البطالة بنسبة (٤١%) في الربع الاول من عام ٢٠٠٤ ويتوقع لها ان ترتفع الى (٥٤%) لعام ٢٠٠٥ .

الفصل الثاني القطاع الحقيقي

شهد عام ٢٠٠٣ سلسلة من الإجراءات على صعيد الأوضاع النقدية والمصرفية فقد عادت المصارف إلى العمل بعد توقفها بسبب العمليات العسكرية، وتم اصدار عملة جديدة في ١٥/١ تشرين الأول من العام المذكور وصار الاقتصاد ينعم بعملة موحدة تلغي الازدواجية في العملة بين شمال العراق ووسطه وجنوبه ، وتحد إلى حد كبير من عمليات المضاربة كما تم اصدار قوانين خاصة باستقلالية البنك المركزي، وتم السماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع لها في العراق او الدخول في مشاركات مع بنوك خاصة بالاضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات الرامية إلى رفع مستوى الجهاز المصرفي وتطوير نظام المدفوعات، فضلا عن ذلك فقد عمد البنك المركزي على الدخول في عمليات مزاد العملة بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٣ للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي عند حدود معينة مقابل الدولار الأمريكي، وأخيرا وفي مطلع عام ٢٠٠٤ وانسجاما مع التوجه نحو اقتصاد السوق فقد اتخذ البنك قراره في ٣١/١/٢٠٠٤ بتعويم أسعار الفائدة حيث وضع هذا القرار حيز التنفيذ في ١/٣/٢٠٠٤ .

١- الاسعار

اولا- سعر الصرف

كانت من أولى غايات السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي هو السيطرة على تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية الذي شهد تطورا خطيرا خلال فترة التسعينات لأسباب خارجية وداخلية فالأسباب الخارجية المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية التي أدت إلى فقدان العراق إلى مورد مهم للنقد الأجنبي، بالإضافة إلى حرمان العراق من استخدام الأموال المودعة في البنوك الأجنبية وذلك من خلال تجميدها وحرمان تلك الأموال من الفوائد المستحقة لها، بالإضافة إلى العوامل الداخلية المتمثلة بالاتي :

- ١ - تنامي عرض العملة العراقية بشكل كبير بسبب الإصدار النقدي الواسع الناشئ عن التوسع في النفقات الناتجة عن السياسة الخاطئة للنظام السابق .
- ٢ - هبوط معدل الناتج المحلي وتدهوره وانخفاض حجم الاستيرادات حيث بلغ سعر صرف الدينار العراقي (١٩٣٩) دينار للدولار الامريكي كمتوسط للسنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) .
- ٣- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال القرارات المركزية شوه الهيكل السعري واصبحت الاسعار لا تمثل القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة .

ومع تصاعد العمليات الحربية في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣ وارتفاع قيمة الدولار إزاء الدينار إذ وصل سعر صرف الدينار في بداية الشهر الثالث إلى (٢٣٩٠) دينار للدولار واستمر بالتصاعد إلى (٣٠٠٠) دينار للدولار يوم ١٨/٣/٢٠٠٣ بالتحديد، إلا أن وجود الفئة الكبيرة من العملة (فئة العشرة آلاف) التي ساعدت في الحد من تزايد قيمة الدولار الأمريكي إلى

مستويات اكبر كان يتوقع حدوثها لولا وجود تلك الفئة إذ عدت بديلا موازيا للدولار لأغراض خزن القيمة في ظل حالة اللايقين العالية والتحوط الكبير من مخاوف المستقبل .
واثناء فترة العمليات العسكرية في مطلع شهر نيسان ولكون حالة اللا يقين باتت غير أكيدة تصاعدت قيمة الدولار ليصل إلى (٤٠٠٠) دينار للدولار وربما تعدى هذا الرقم في أيام معينة ولصفقات محدودة .
وبعد انتهاء العمليات العسكرية بدأت معالم التغيير واضحة إذ شهد الدينار العراقي تحسنا مفاجئا وانتعاشا ملحوظا نهاية شهر مايس اذ وصل إلى اقل من (١٠٠٠) دينار للدولار ويمكن أن يعزى ذلك للأسباب الآتية :-

أ - استقرار الطلب على السلع من الحاجات الأساسية إذ إن تلك الحاجات مزودة عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء التي كانت بكمية تسد حاجة الأسرة العراقية لأشهر قادمة على اقل تقدير .

ب- لم يكن الطلب على الدولار في هذه المرحلة شديدا وذلك لقيام سلطات التحالف بتغطية كثير من مصروفاتها بالدولار محليا بما فيها صرف رواتب المتقاعدين والموظفين كمساعدات طارئة .

عاد الدينار العراقي إلى التذبذب خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ إذ تبذلت المعادلة حيث سجل الدولار ارتفاعا ملحوظا خلال الأشهر حزيران، تموز، آب، أيلول (١٤٥٩)، (١٥٥٨)، (١٧٥٥)، (٢١٨٥) دينار للدولار على التوالي انخفض نسبيا في تشرين الأول إلى (٢٠١٠) دينار للدولار وقد يعزى ذلك إلى قاعدة العرض والطلب التي تتحكم في سوق العملة .

ومع اقتراب موعد استبدال العملة في ١٥ / تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣ ولكون العملة في التداول تشكل النسبة العظمى من عرض النقد ولخشية الكثير من أصحاب رؤوس الأموال من مراجعة مراكز التبدل ولتفادي كلفة الاستبدال والتحشد إمام المصارف والتعرض للمخاطر الأمنية مما شكل كلفة إضافية على العملة القديمة ولمصلحة الدولار بسبب زيادة الطلب عليه ، وخلال مباشرة البنك المركزي بعملية الاستبدال ودخول العملة الجديدة إلى التداول وما لاقته من قبول عام من حيث توافر الأمان وصعوبة تزويرها والتلاعب بحقوق حامليها مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة إذ ارتفعت قيمة الدينار العراقي خلال تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣ ليبلغ (١٩٩٨) دينار للدولار ثم انخفض إلى (١٧٧٢) دينار للدولار في شهر كانون الأول ، وقد يعزى ذلك أيضا إلى مباشرة البنك المركزي بتنظيم سوق لمزاد العملة (auction) بغية المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وبما يحقق التوازن الحقيقي بين عوامل العرض والطلب على الدولار والذي وسع في الوقت نفسه من منافذ عرض الدولار وبالتالي تحسن قيمة الدينار العراقي، إذ استمر سعر صرف الدينار العراقي بالانخفاض إلى (١٤٧١)، (١٤٠٩)، (١٤٢٣) للأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤ على التوالي مقابل أسعار المزاد الذي تتعامل فيه المصارف التجارية حصرا لتلبية طلبات عملائها من الدولار الأمريكي إذ وصلت في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٤ إلى (١٤٨٧)، (١٤١٣)، (١٤١٨) على التوالي .

مع الإقرار بحقيقة إن الطلب على الدولار لأغراض التنمية لا يشكل نسبة كبيرة لحد الآن لأسباب تتعلق بظروف بيئة الاستثمار في العراق المرتبطة بالظرف الراهن .

ثانيا- هيكل أسعار الفائدة

استمر البنك المركزي في سياسة تحديد أسعار الفائدة التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى الوسيطة ، والتي استخدمها كأداة نقدية مباشرة خلال فترة التسعينات وقام بتغييرها أكثر من مرة بناء على مستجدات حالة الاقتصاد التي اتصفت بالزيادة الكبيرة في السيولة والارتفاع الحاد في معدل الأسعار .

وفي عام ١٩٩٨ قام البنك أيضا بإعادة النظر في تحريك أسعار الفائدة على جانبيها الدائن والمدين وبهامش مرونة (-٣%) وفي عام ٢٠٠١ تم تخفيض سعر الفائدة عن معدلاته على الائتمان بنسبة (٢%) سنويا وبقاء سعر الفائدة على الودائع باستثناء الودائع الثابتة لمدة سنتين بالنسبة نفسها مع استمرار العمل بهامش المرونة .

وخلال الدراسات الخاصة بتقييم هيكل أسعار الفائدة في زيادة حجم الادخارات او الطلب الاستثماري تبين بان سعر الفائدة له تأثيرا محدودا إذ إن الزيادة المتحققة في حجم الادخارات كانت بفعل عوامل أخرى في مقدمتها ارتفاع مستويات الدخل لبعض الشرائح الاجتماعية والتحوطات الأمنية ، حيث تشكل الودائع الجارية نسبة (١٤ر٩%) من مجموع عرض النقد (M1) في عام ٢٠٠٢ أما ودايع التوفير فقد كانت نسبتها (٥٩ر٧%) من مجموع الودائع ، وشكلت الودائع الثابتة نسبة (٧ر٥%) من مجموع الودائع .

رصيد ودايع القطاع الخاص حسب نوع الوديعة لدى المصارف التجارية

السنوات / نوع الوديعة	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الجارية	٤٠٨٨٢٥	٩٩٦٧٥٢
توفير	٧٤٥٠١٦	١٠٣٣٣٥٣
ثابتة	٩٣٦٢٤	٧٥٣٩٥
المجموع	١٢٤٧٤٦٥	٢١٠٥٥٠٠

أما على صعيد حجم الائتمان فان تأثير أسعار الفائدة ضئيل أيضا حيث شكلت القروض والسلف عام ٢٠٠٢ نسبة (٥٦ر٣%) من مجموع حجم الائتمان وشكلت القروض قصيرة الأجل النسبة الأكبر منها ، أما القروض الطويلة الأجل فلم تشكل أية نسبة تذكر وهذا ما يعكس عزوف المستثمر عن طلب هذا النوع من القروض لأسباب تتعلق في حالة عدم التيقن والضبابية من الظروف المستقبلية وما يولده من أزمات على المستوى السياسي والاقتصادي وعدم توفر البيئة الاقتصادية المناسبة لنجاح الاستثمارات طويلة الأجل والتوجه إلى استثمارات هامشية قصيرة الأجل .

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص

نوع الائتمان / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الحسابات المدينة (المكشوف)	٧٧٣٠٨	٩١٢٤١
الأوراق التجارية المخصومة	٥٩٠٠٣	٣٧٥٩٤
القروض والسلف	١٧٥٨٨٩	٢٦٣٠٥٨
المجموع	٣١٢٢٠٠	٣٩١٨٩٣

وهكذا اتسمت السياسة النقدية للبنك المركزي خلال عام ٢٠٠٢ بالتقييد وضعف المرونة من خلال المبالغة في اتساع الفجوة بين الفائدة المدفوعة والمستوفاة التي بلغت حدود (١٠ - ١٨ %) مما أدى الى لجوء الجهاز المصرفي إلى منح الائتمان على وفق معدلات فائدة تأخذ الحدود العليا عموماً في حين ظلت الفائدة المدفوعة على ودائع الجمهور تنسم بالهامش الأقل دوماً الأمر الذي عمق من صفة اللااستقرار والركود جراء ضعف واقعية هيكل أسعار الفائدة .

وعلى عكس المنطق الاقتصادي ففي عام ٢٠٠٣ اتجهت معدلات التضخم والتمثلة بالمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع وعدم تحسن سعر صرف الدينار العراقي اعتمدت السلطة النقدية هيكل انكماشياً لأسعار الفائدة بعد إلغاء الهامش السلبي للمرونة الأمر الذي لم يشجع على الادخار وفي الوقت نفسه لا يتناسب مع ماكان يتعرض إليه الجهاز المصرفي من خسائر نسبية اوفقدان لفرص ربح ناجمة عن التضخم جراء تآكل القيمة المتوقعة من الائتمانات الممنوحة في ظل سعر فائدة منخفض .

وفي مطلع عام ٢٠٠٤ وبناء على المتطلبات الجديدة في تحقيق الانسجام مع الإطار العام للسياسة النقدية في الظرف الحالي والتوجه نحو اقتصاد السوق وبما يحقق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد ولما كان سعر الفائدة جزءاً من السياسة السعرية وبهدف تطوير القطاع المالي على وفق أحدث الأسس المعاصرة والتجارب الناجحة فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي " التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمانات والأوراق المالية وكافة الأدوات المالية الأخرى " وذلك اعتباراً من شهر آذار / ٢٠٠٤، إذ يعد هذا القرار تحولا جذريا في العمل المصرفي في العراق للتحرك صوب تعزيز دور (الإشارات) السعرية لمعدلات الفائدة وفق قواعد وكفاءة السوق للوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والذي يعد الوسيلة المثلى لتحقيق كفاءة عملية الوساطة المالية وازدياد المنافسة داخل النظام المصرفي .

ثالثاً - الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يعتمد الرقم القياسي لاسعار المستهلك على بحث ميزانية الاسرة وكذلك على سلوك المستهلكين ، ويمكن اعتباره القياس الافضل للمستوى العام للاسعار . ونجد ان الرقم القياسي العام للاسعار قد بلغ (٦٩٤٣) نقطة لعام ٢٠٠٣ ، بعد ان كان (٥١٩٧) نقطة لعام ٢٠٠٢ أي بارتفاع مقداره (١٧٤٦) نقطة وبنسبة نمو مقداره (٣٣٦%) ويعود هذا الارتفاع الى عدة اسباب يأتي في مقدمتها الطلب الفعال على السلع والخدمات بسبب زيادة القدرة الشرائية في عام ٢٠٠٣ ولاسيما في النصف الثاني منه الذي كان بسبب الارتفاع الحاصل في الدخول الناجم عن التعديل الاخير في سلم الرواتب والاجور لمختلف شرائح العاملين في الدولة ، مما انعكست آثار ذلك على الارقام القياسية لمجاميع السلع

الاستهلاكية في عام ٢٠٠٣ عما كانت عليه في العام السابق ، اذ جاءت مجموعة الوقود والاضاءة بالمرتبة الاولى ، اذ حققت نسبة زيادة مقدارها (٤٢٨١%) عن سنة ٢٠٠٢ وذلك نتيجة ارتفاع اسعار الوقود بسبب النقص الحاصل فيها بسبب الظروف الامنية التي تعرضت لها المنشآت النفطية الخاصة بتجهيز مادة الوقود ، ثم احتلت المجموعة الخاصة بالايجار المرتبة الثانية ، حيث كانت نسبة زيادتها (٤١٦%) ، ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار العقارات بشكل عام ، الامر الذي انعكس على اسعار الايجارات وهذا يرتبط بقطاع البناء والانشاءات الذي لايزال يعاني من مشكلة تدني حركة البناء وذلك لاسباب عدة تكمن ابرزها في ندرة مواد البناء بكافة انواعها، مما ادى الى ارتفاع اسعارها في السوق المحلية فضلا عن ارتفاع اسعار الاراضي المخصصة للبناء . وتأتي مجموعة النقل والمواصلات بالمرتبة الثالثة محققة نسبة زيادة مقدارها (٢٣١%) ، اما المواد الغذائية فكانت نسبة زيادتها (١٦٤%) وقد كان السبب في تخفيض حدة هذه النسبة هو الاستمرار بعمل نظام البطاقة التموينية الذي ساهم بشكل كبير في تباطؤ حدة الارتفاع في اسعار المواد الغذائية الرئيسية التي تحتويها هذه البطاقة . وبالرغم من الارتفاعات الحاصلة في الرقم القياسي للمجاميع اعلاه فان هناك ارقاما قياسية قد انخفضت لبعض المجموعات الاخرى فقد تعرضت الخدمات الطبية الى انخفاض نسبته (٤١%) وسببه يعود الى استمرار الدولة في تطبيق نظام البطاقة الدوائية التي بموجبها يتم توزيع الادوية بشكل شبه مجاني ، اضافة الى الغاء بعض القيود التي كانت مفروضة على مراجعات المؤسسات الطبية ساهم في تخفيض اسعار الخدمات الطبية فيها ، كما انخفضت اسعار الدخان والكحول بنسبة (١٣%) .

تطور الرقم القياسي حسب اشهر عام ٢٠٠٣

لم تتمكن الجهات الفنية المختصة من احتساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك للاشهر (اذار، نيسان ، مايس ، وحزيران) بسبب ظروف الحرب التي عاشها العراق في تلك السنة، وقد شهد شهر كانون الاول اعلى نسبة زيادة في المستوى العام للاسعار مقارنة بسواه من اشهر عام ٢٠٠٣ ، اذ بلغ الرقم القياسي للاسعار فيه (٨٠٧٩٢) نقطة محققا بذلك نسبة ارتفاع قدرها (٤٧%) عما كان عليه في عام ٢٠٠٢ ، والسبب يعود الى شمول كافة شرائح المجتمع تقريبا المشمولة بالرواتب الحكومية بالتعديلات الاخيرة في سلم الرواتب مما ولد قدرة شرائية عالية ساهمت في توليد طلبا اضافيا وقويا دعم ذلك ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للشهر المذكور لعام ٢٠٠٣ حيث بلغ (١٧٧٢ دينار / دولار) بعد ان كان (٢٢١٤ دينار / دولار) لنفس الشهر من عام ٢٠٠٢ .

الرقم القياسي لاسعار المستهلك للربع الاول من عام ٢٠٠٤

يتبين من خلال بيانات الربع الاول من عام ٢٠٠٤ ان هناك تراجعاً بالرقم القياسي العام لنسبته (١١٤%) خلال شهر شباط والناجم من الانخفاضات الحاصلة في اسعار سلة السلع الاستهلاكية للشهر المذكور باستثناء ارتفاع بسيط نسبته (١٥%) للخدمات الطبية والادوية بينما نجد ان الرقم القياسي العام قد حقق زيادة نسبتها (٩٢%) لشهر اذار من الشهر السابق ، وتعزى الاسباب الرئيسية في ذلك الى الارتفاعات التي تركزت في اسعار السلع الاستهلاكية للشهر المذكور اذ ارتفعت اسعار النقل والمواصلات بنسبة مقدارها (٣٨%) ، حيث ارتفع رقمها القياسي الى (٦٣٧٨٢) نقطة مقابل (٦١٤٠٢) نقطة للشهر السابق أي بزيادة مقدارها

(٢٣٨) نقطة كون هذا القطاع اصبح معظمه تقريبا مدار من قبل القطاع الخاص . كذلك فقد ارتفع الرقم القياسي للخدمات الطبية والادوية والسلع والخدمات المتنوعة الاخرى بنسبة (٤٦%) و (١٤٥%) وبفارق (١٥٦٧٢) و (٨٨٠٥) نقطة عند الشهر السابق على التوالي ، اما اقصى ارتفاع لهذا الشهر فقد حققته الايجارات التي بلغت نسبتها (٣٣٣%) حيث بلغ الرقم القياسي لهذا الشهر (٢٩٣٤٠٤) نقطة مقابل (٢٢٠٠٤) نقطة للشهر السابق ، أي بفارق (٧٣٣٦٩) نقطة والناجم عن الطلب الفعال الذي تعرضت له الايجارات نتيجة الظروف الحالية التي يعيشها البلد خاصة تلك المتعلقة بعودة الكثير من العراقيين من الخارج اضافة للمواطنين المتواجدين في الداخل الذين ساهموا في توليد طلب اضافي على ايجار العقارات . وبالرغم من الارتفاعات المذكورة هناك انخفاضات لبعض السلع الاستهلاكية مثل المواد الغذائية والوقود والاضاءة التي ساهمت في الحد من الارتفاع الحاصل في الرقم القياسي العام حيث تراوحت نسبتها بين (٢٢%) و (١٦٩%) لشهر آذار للمواد المذكورة على التوالي .

البطالة

تشير نتائج المسح الميداني الاسري عن وضع البطالة والتشغيل في العراق الى ان مستوى البطالة قد بلغ (٢٨%) في العراق ، اما معدل البطالة الناقصة فقد بلغ (٢٢%) والتي تشمل اولئك الذين لا يعملون (٣٥) ساعة اسبوعيا او انهم لا يمارسون اختصاصاتهم ، اما على مستوى المحافظات فقد كان الوضع على الشكل التالي :

- حققت محافظة ذي قار اعلى معدلات البطالة بسبب ارتباط العدد الاكبر من السكان بالنشاط الزراعي وكذلك وجود اعداد كبيرة من السكان كانوا يخدمون في الجيش العراقي كمتطوعين ، حيث بلغ معدل البطالة في المحافظة اعلاه (٤٦%) .
- جاءت محافظة الانبار بالمرتبة الثانية من حيث معدل البطالة الذي بلغ (٣٣%) .
- اما محافظة بغداد فكان معدل البطالة فيها (٣٣%) .
- حققت محافظة كربلاء ادنى معدل للبطالة اذ بلغت (١٤%) .

كان للظروف التي مر بها العراق خلال السنوات المنصرمة اثرا كبيرا في تعرض قطاعاته الاقتصادية الى الدمار الكامل الذي انعكس سلبا على القدرة الانتاجية لهذه القطاعات وبالتالي تدني مساهمتها في الناتج القومي الامر الذي نجم عنه تردي الوضع الاقتصادي بشكل عام ، ونتيجة للظروف المشار اليها اعلاه فمن العسير الحصول على معلومات دقيقة حول القطاعات الاقتصادية بالرغم من كل ذلك يمكن ادراج ما يأتي بشأن بعض القطاعات الاقتصادية .

أ - قطاع النفط

يمثل قطاع النفط في العراق الركيزة الاساسية في بناء ونمو الاقتصاد الوطني ، حيث تشكل الصادرات النفطية النسبة الكبيرة من واردات البلد ، اضافة الى ذلك فانه يتم تكرير كميات معينة من النفط الخام في مصافي العراق القائمة لإنتاج المشتقات النفطية المختلفة لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي كوقود لمختلف وسائل النقل ومحطات الكهرباء والمشاريع الصناعية ، اضافة لذلك فان

العراق يتميز بسخامة احتياطياته النفطية وانخفاض تكاليف الانتاج في هذا القطاع مع قلة العمق في الآبار قياسا بالدول الاخرى .

انتاج النفط الخام

كان انتاج النفط الخام لعام ٢٠٠٢ ما يقارب (٨١٣) مليون برميل ، بينما بلغ خلال عامي (٢٠٠٠ و ٢٠٠١) ، (٩٥٢) و (٩٤٤) مليون برميل على التوالي ، محققا تراجعاً مقداره (١٣٩) و (١٣١) مليون برميل وبنسبة انخفاض (١٤٦%) و (١٣٩%) للسنوات اعلاه على التوالي ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى ظروف الحصار التي كان يعيشها العراق والتي ادت الى انخفاض معدلات الانتاج للنفط الخام اضافة الى العوامل الاخرى منها السياسة والاقتصادية اما خلال عام ٢٠٠٣ فقد بلغ انتاج العراق من النفط (٢٤٨) مليون برميل/ يوم لشهر شباط من العام المذكور . يمتلك العراق ثاني اكبر مخزون نفطي مقداره (١١٢٥) مليار برميل وهو يكفي لمدة ٢٣ سنة على مستوى الانتاج الحالي . كما ان العراق يمتلك اكبر كمية من الغاز الطبيعي تصل الى (١١٠) ترليون قدم مكعب ، الا ان شبكات التوزيع قد دمرت بالكامل .

صادرات النفط الخام

تراجعت صادرات العراق من النفط الخام في عام ٢٠٠٢ اذ بلغت (٣١٧٩) مليون برميل ، بعد ان كانت (٥٩١) مليون برميل لعام ٢٠٠٢ اي انخفاض نسبته (٤٦٢%) وهذا الانخفاض هو نتيجة حتمية لانخفاض انتاج النفط الخام ، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٤ حتى بلغت (٥٥٣٢) مليون برميل محققة بذلك زيادة نسبتها (٧٤%) عما هي عليه في عام ٢٠٠٣ ، ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى رفع القيود التي كانت مفروضة على الصادرات النفطية . لقد انعكس ذلك على عائدات تلك الصادرات التي بلغت (٨) مليار دولار لعام ٢٠٠٣ مقابل (١٧٤) مليار دولار لعام ٢٠٠٤ اي بارتفاع كبير نسبته (١١٧%) آخذين بنظر الاعتبار عدم تسجيل اي صادرات نفطية لشهري نيسان وآيار خلال عام ٢٠٠٣ بسبب الظروف التي مر بها هذا القطاع في هذه الفترة .

قطاع الزراعة

- ب -

كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الاجمالي مساهمة ضئيلة حيث قدرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال الاشهر الثلاثة (آب ، ايلول ، تشرين الاول) من عام ٢٠٠٤ بـ (٧%) . في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٠ بـ (٥١%) وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي (١٠٦٠٠٩) دينار بينما كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في عام ٢٠٠١ حوالي (٧٥) ونصيب الفرد من الناتج الزراعي (١٢٦٥٥٣) دينار ، اما في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الى (٨١) و(٩٣) على التوالي وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي للعامين المذكورين (١٤٣١٦٩) دينار و (١١٩٤١٦) دينار . وكان معدل نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) حوالي (٧٥%) .

ويشكل عدد العاملين في القطاع الزراعي نسبة ٢٠% من مجموع العمالة في القطر منهم (٧) ملايين نسمة في المناطق الريفية . وبلغت نسبة الاراضي الصالحة للزراعة (٢٦%) من اجمالي مساحة العراق وبما يعادل (٤٤٥) مليون دونم الا ان المستغل منها فعلا للزراعة وكمعدل خلال العقود الثلاثة الاخيرة بلغ (١٢٥) مليون دونم .

وكان الرقم القياسي للانتاج الزراعي لعام ٢٠٠٢ قد بلغ (١٦٥٥) ، وبلغت المساحة المزروعة لهذه السنة (١٤٣٢٣) الف دونم . واتخذت الحكومة حاليا الخطوة الاولى في تحديد اسعار الاسمدة والمبيدات ، الحنطة والشعير والرز . ووجهت وزارة التجارة بشراء مدخلات انتاج المواد الغذائية الداخلة بالبطاقة التموينية خاصة الحنطة والشعير من الفلاحين المحليين بالاسعار الدولية .

قطاع الكهرباء

ج -

تعتبر الطاقة الكهربائية من اهم مصادر الطاقة والتي بدونها لا يمكن ان تؤدي القطاعات الاقتصادية نشاطها وتعتبر من اهم اسس البنية التحتية للبلد ، ومن المعلوم ان العراق كان لا يعاني من اي مشكلة في المنظومة الكهربائية قبل عام ١٩٩١ وكانت المنظومة الكهربائية تعمل بطاقة توليدية حوالي (٧٠٠٠) ميكاواط وبعد عام ١٩٩١ اصيبت كافة المنظومات الكهربائية باضرار جسيمة .

ففي عام ٢٠٠٣ يلاحظ ارتفاع انتاج الطاقة خلال شهري كانون الثاني ، شباط اي قبل حصول العمليات العسكرية وتراجع الانتاج بعدها حيث بلغ الانتاج السنوي (٣٦٦٤٢) ميكاواط اي بنسبة انخفاض (٢٣٦%) عن عام ٢٠٠٢ . وعند مقارنة معدلات الطلب على الطاقة الكهربائية مع معدلات الانتاج يلاحظ وجود عجز في الانتاج ، ففي عام ٢٠٠٣ انخفض العجز في الانتاج بنسبة (٢٣٤%) ليبلغ (٧٣٤٨) ميكاواط عن العام الذي يسبقه .

هذا وان كافة الخطط المستقبلية لهذا القطاع تهدف الى رفع سقف الانتاج فضلا عن حاجة هذا القطاع الى مبالغ طائلة تقدر بحدود (٥) مليارات دولار وذلك لانشاء خمس محطات حرارية جديدة وانشاء شبكات توزيع جديدة والتي ستؤدي الى زيادة في انتاج الطاقة الكهربائية لاتقل عن (٦٠٠٠) ميكاواط يوميا .

الفصل الثالث القطاع النقدي والمصرفي والمالي

١ - عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه :-

اتسمت الاتجاهات العامة لعرض النقد بالارتفاع مثل ما كانت عليه في الأعوام السابقة منسجمة مع تضخم تكاليف الإنتاج وأسعار العرض الكلي ومجارية للارتفاعات الحادة في مستوى الأسعار النسبية .
اولا- عرض النقد:-

بلغ عرض النقد (٥٧٧٣ر٦) مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٣ وهو بذلك يزيد بمقدار (٢٧٦٠ر٠) مليار دينار وبنسبة (٦ و ٩١%) قياسا بما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٢ وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع كلا من صافي العملة في التداول بمقدار (٢٠٦٦ر١) مليار دينار والودائع الجارية بمقدار (٦٩٣ر٩) مليار دينار . وقد أدى ذلك الى انخفاض نسبة العملة في التداول الى مجموع عرض النقد لتصل (٨٠ر٢ %) قياسا بـ (٨٥ر١ %) للعام السابق . في حين ارتفعت نسبة الودائع الجارية الى (١٩ر٨ %) مقارنة بـ (١٤ر٩ %) في عام ٢٠٠٢ وقد يعزى ذلك الى رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدهم النقدية لدى المصارف او زيادة تلك الأرصدة لاسيما في الفترة التي سبقت استبدال العملة لتفادي كلفة الاستبدال والتعرض للمخاطر الأمنية وهذا ما أكدته البيانات اذ ان تلك النسبة بدأت بالارتفاع منذ نهاية شهر آب الى نهاية العام .

كما واصل عرض النقد نموه في الفصل الاول من عام ٢٠٠٤ اذ بلغ (٦٧٤٩ر٥) مليار دينار وبزيادة مقدارها (٩٧٥ر٩) مليار دينار عن عام ٢٠٠٣ اتت جميعها تقريبا من ارتفاع صافي العملة في التداول في حين حافظت الودائع الجارية على مستواها في عام ٢٠٠٣ وقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبتها الى عرض النقد مرة اخرى فبلغت (٨٣ر١ %) ، وقد يعزى ذلك الى انتهاء الأسباب التي ادت الى تخفيض نسبتها وزيادة نسبة الودائع الجارية بعد استكمال عملية استبدال العملة .

ثانيا- العوامل المؤثرة في عرض النقد

ارتفع عرض النقد في عام ٢٠٠٣ بمقدار (٢٧٦٠ر٠) مليار دينار عن عام ٢٠٠٢ ، وان هذه الزيادة هي محصلة للعوامل التوسعية والانكماشية المؤثرة فيه، حيث اظهرت الموازنة النقدية الموحدة للجهاز المصرفي بان العوامل التوسعية بلغت (٤٢٠٦ر٤) مليار دينار تمثلت في صافي الائتمان على القطاع العام بمقدار (١٠٢٠ر٥) مليار دينار أي بنسبة (٢٤ر٣ %) من المجموع الكلي، اضافة الى فقرة الموازنة (التمثلة براس المال والاحتياطيات وصافي الموجودات الاخرى) بمقدار (٣١٨٥ر٩) مليار دينار، في حين بلغت العوامل الانكماشية (١٤٤٦ر٤) مليار دينار ومن اهمها الموجودات الاجنبية اذ ساهمت بمقدار (١٤١٧ر١) مليار دينار أي بنسبة (٩٨ر٠ %) من المجموع وقد يفسر هذا العامل الى ان تقييم المصارف التجارية لهذه الفقرة قد تم بسعر الصرف

المعلن في مزاد العملة على عكس العام السابق اذ استخدم سعر الصرف الرسمي والبالغ (٣٢٠٨٨) دولار للدينار . كما ان تاثير شبه النقد كان انكماشيا بمقدار (٣٢٢٣) مليار دينار .

وفي الفصل الاول من عام ٢٠٠٤ ازداد عرض النقد بمقدار (٩٧٥) مليار دينار، حيث اظهرت جميع العوامل المؤثرة فيه تاثيرا توسعيا وان الجزء الاعظم منه يعود الى صافي الموجودات الاجنبية التي تشكل (٨٣٦%) من المجموع ، في حين ان ديون القطاع العام (صافي) لا يشكل الا (٨٧%) من المجموع ، فيما شكل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل الجهاز المصرفي نسبة ضئيلة بلغت (٧٣%) وهذا ما يؤيد حقيقة ثابتة هي اعتماد اقتصادنا على انتاج وتصدير النفط ومدى تاثير الموجودات الاجنبية قي توسيع العملة المصدرة والمتداولة في القطر .

٢ - أداء الجهاز المصرفي العراقي لعام ٢٠٠٣ النصف الاول من عام ٢٠٠٤

يعتبر العراق من الأقطار العربية التي شهدت بدايات ظهور المؤسسات المصرفية حيث تم فتح فرع للبنك العثماني (البريطاني الأصل) سنة ١٨٩٠ وبعد ذلك تم فتح فروع للمصارف الأجنبية والعربية منها على سبيل المثال البنك الشرقي (البريطاني) في بغداد ١٩١٢ والبنك العربي الأردني في بغداد ١٩٣٨، وصولا إلى تأسيس المصرف الزراعي الصناعي سنة ١٩٣٥ والذي تم شطره لاحقا إلى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي سنة ١٩٤١ وهما من أوائل المصارف الوطنية الاختصاصية ، يليها مصرف الرافدين الذي أسس سنة ١٩٤١ كأول مصرف تجاري وطني براس مال عراقي .

ونظرا لأهمية إنشاء بنك مركزي عراقي فقد تم تأسيس البنك المركزي العراقي باسم المصرف الوطني العراقي في ١٦/١١/١٩٤٧ بموجب الإرادة الملكية ٦٦٦ في ١٩/١١/١٩٤٧ برأس مال قدره (٥) مليون دينار عراقي وقد شهدت فترة الخمسينيات وبداية الستينيات إنشاء العديد من المصارف العراقية وفتح فروع للمصارف العربية . ثم أعقب ذلك صدور قانون لتأميم المصارف رقم (١٠٠) في ١٤/تموز/١٩٦٤ والذي تضمن إنشاء المؤسسة العامة للمصارف بهدف إدارة المصارف العراقية المؤممة وتنظيم وتوجيه الائتمان المصرفي ، كما أعقب ذلك دمج المصارف التجارية لتحقيق الوفورات الاقتصادية ولزيادة قابليتها الاقراضية في اربع مجموعات وهي :

١ . مجموعة مصرف الرافدين

٢ . مجموعة بنك بغداد

٣ . مجموعة بنك الاعتماد العراقي

٤ . مجموعة البنك التجاري العراقي

وشرع في عام ١٩٦٧ قانون المصارف التجارية رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٧ تأسست بموجبها أربعة مصارف لكل منها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وهي مصرف الرافدين ، البنك التجاري ، بنك الاعتماد العراقي وبنك بغداد .

واجري التعديل الأول على قانون رقم (٤٨) بالقانون (٧٨) لسنة ١٩٧٠م بموجب دمج المصارف مع بعضها لتصبح مصرفان هما البنك التجاري العراقي، مصرف الرافدين ، ثم أعقب ذلك إلغاء المؤسسة العامة للمصارف بالقانون رقم (١٠٨٣) في ١٤/٩/١٩٧٠ ونقلت اختصاصاتها إلى وزارة المالية كما تم في عام ١٩٧٤ دمج البنك التجاري العراقي بمصرف الرافدين ليصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق والذي تم شطره من جديد إلى مصرفين هما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد وذلك عام ١٩٨٨ بهدف خلق المنافسة بينها وبين المصارف الأخرى لتخفيف الأعباء الملقاة على مصرف الرافدين في إدارة موجوداته الكبيرة في ظل زيادة عدد فروع و ضعف استخدام التقنية في أعمالها .

وبهدف إعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في التنمية الاقتصادية فقد تم تعديل قانون البنك المركزي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١ تم بموجبه السماح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف الخاصة بعد ان كانت حكرا على القطاع العام . وحتى كتابة التقرير أصبح في العراق (٢٦ مصرفا) منها (٧) مصارف حكومية و(١٩) مصرفا أهليا ومنها مصرف إسلامي واحد ، ومصرف واحد تابع للقطاع مختلط ، وتطبيقا لسياسة تحرير الاقتصاد العراقي فقد شهد العديد من التطورات خاصة في الجانب المصرفي ومن أبرزها:

- إنشاء قانون جديد للبنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٣ يضمن استقلاله التام في رسم سياسته النقدية بعيدا عن وزارة المالية.
- إنشاء بنك تجارة العراق براس مال قدره (١٠٠) مائة مليون دولار للقيام بفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخاصة بالاستيراد والصادرات.
- إصدار عملة عراقية جديدة بسبعة فئات وضعت في التداول اعتبارا من ٢٠٠٣/٧/١٥.
- اصدار قانون جديد للمصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ والسماح لثلاثة مصارف أجنبية بفتح فروع لها في العراق وتعزيز رؤوس أموال المصارف العراقية لتصل الى (١٠) عشرة مليار دينار عراقي بالنسبة للمصرف العراقي او (٥) مليون دولار امريكي او ما يعادلها .

اما بالنسبة للمصارف الاجنبية فقد تم تحديد رؤوس اموال فروعها المنوى فتحها في العراق بـ (٢٥) خمسة وعشرين مليون دولار .

- تحرير سعر الفائدة المدينة والدائنة وترك تحديدها لقوى السوق .
- تخفيف اجراءات التحويل الخارجي .
- اقامة مزاد يومي لبيع الدولار للمصارف وزبائنها بهدف تحقيق استقرار لسعر صرف الدينار العراقي اعتبارا من ٢٠٠٣/١٠/٤ .
- إقامة مزاد لحوالات الخزينة كجزء من مهام السياسة النقدية وقد بدأ المزاد الاول في ٢٠٠٤/٧/١٨

وقد أثرت إحداهن آذار ٢٠٠٣ وما تبعها على الحياة الاقتصادية في العراق ومنها زيادة موجودات المصارف التي ارتفعت للأسباب التالية :

- ١- صدور قرار تم بموجبه تحويل كل مستحقات القطاع الاشتراكي (الدوائر الملغاة) وتسجيل كافة مستحقاتها لصالح المصارف الحكومية مطروحا منها التسهيلات المقدمة لها من قبل المصارف لتعويض المصارف عن خسائر فقدان موجوداتها وقروضها المقدمة لهذه الدوائر والشركات .
- ٢- زيادة عدد حسابات المواطنين المخصصة لعملية استبدال العملة وما ادى اليه من زيادة في الموجود النقدي لدى المصارف .
- ٣- لوحظ انخفاض في ارصدة الائتمان والاستثمار لدى المصرف بسبب الركود الاقتصادي لما بعد احداث اذار ٢٠٠٣ وتردد المصارف والشركات من الدخول في عمليات الاستثمار والاقراض لعدم وضوح الرؤيا المستقبلية .

اولا : النشاط الاقتصادي للمصارف العراقية

أ - هيكل المصارف العراقية :

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من (٢٥) مصرفا حتى ٢٠٠٤/٣/٣١ كلها تعمل في مجال الصيرفة الشاملة منها (٦) ستة مصارف حكومية و(١٨) مصرفا خاصا من بينها مصرف إسلامي واحد ومصرف مختلط عدد واحد* وتقدم فروع المصارف خدماتها من خلال (٥٣٠) فرعا منتشرة في انحاء العراق منها (٢٦٩) في بغداد و(٢٦١) منتشرة في محافظات القطر وذلك كما في نهاية ٢٠٠٣ ، وقد سجل عدد الفروع انخفاضا ملحوظا مقارنة بعام ٢٠٠٢ اذ كانت في نهاية عام ٢٠٠٢ (٥٦٧) فرعا بسبب دمج (٣٧) فرعا مع بعضها وبنسبة تغير (- ٦,٥%) .

ويعمل في العراق تقريبا (٢٠٧١٠) موظفا موزعين على فروع محافظات القطر .
وحسب الجدول الاتي :

كما في ٢٠٠٣/١٢/٣١							
السيولة النقدية %	كفاية راس المال %	المنتسبين	الفروع	راس المال المدفوع مليون دينار	سنة التأسيس		
٠	٠	١٩٨٦	٤	٥٠٠	١٩٤٧	البنك المركزي العراقي	١
٢٠	٣٣	٦٤٧٢	١٥١*	٤٠٠٠	١٩٤١	الرافدين	٢
٩٩	١٣	٦١٢٣	١٦١	٢٠٠٠	١٩٨٨	الرشيد	٣
٦٥	١٧	٨٦٤	٤١	١٦٠٠	١٩٣٥	الزراعي	٤
٥٤	٤٥	١٨٣	٥	١٠٠٠	١٩٣٥	الصناعي	٥
٠	٠	٧١٥	١٨	١١٠٠	١٩٤٨	العقاري	٦
٤٧	١٧	١٢٢	٥	١٠٠٠	١٩٩٠	الاشتراكي	٧
٧٧	٢٨	٥٠٠	١٨	٢٦٤٠	١٩٩٢	بغداد	٨
٨٥	٤٧	٣٤٧	٩	٣٤٢٧	١٩٩٢	التجاري	٩
٧٧	٣١	٢٠٥	١٠	٥٠٥	١٩٩٣	الاسلامي	١٠
٨٢	٣٩	٤٤٨	١٢	٣٢٤٠	١٩٩٣	الشرق الاوسط	١١
٥٦	٢٨	٣١١	١٠	١٧٥٠	١٩٩٣	البصرة	١٢
٦١	١٥	٤٧٥	١٧	١٩٢٠	١٩٩٣	الاستثمار	١٣
٦٦	٥٧	١٨٩	٧	١٥٠٠	١٩٩٤	المتحد	١٤
٥٧	٣٩	٧٢	٤	٩٣٧	١٩٩٥	الاهلي	١٥
٧٧	١٩	٢٨١	١٠	١٦٠٠	١٩٩٨	الانتمان	١٦
٧٩	٢٥	٢٣٣	١٤	١٢٠٠	١٩٩٩	دار السلام	١٧
٨٤	٣٨	٧١	٥	١٢٥٠	١٩٩٩	بايل	١٨
٨٥	٣٤	١٦٧	٥	٨٠٠	١٩٩٩	سومر	١٩
٦٤	١٥	٢٣١	١٧	١٣٥٧	١٩٩٩	الاقتصاد	٢٠
٦٦	٢٩	١٣٠	٣	١٠٠٠	١٩٩٩	الوركاء	٢١
٦٧	٣٧	٢٣٤	٨	١٣٢٠	١٩٩٩	الخليج	٢٣
٥٥٧-	١٦	١٩١	٦	١٣٥٧	٢٠٠٠	البركة	٢٤
٩٤	٦٤	١٠٠	٤	١٠٠٠	٢٠٠١	الموصل	٢٥
٠	٠	٣٠	١	٢٠٠٠	٢٠٠٤	الاتحاد الصناعي	٢٦
٠	٠	٣٠	١	٢٥٠٠	٢٠٠٤	الشمال	٢٧

ب - النشاط المصرفي العراقي :

سجل اجمالي الموجودات / للمصارف العاملة في العراق ارتفاعا بمقدار (٣٠٦٠٣٩٣٢) مليون دينار لتصل الى (٣٣٧٩٥١٢) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٠٣ مقابل (٣١٩١١٩٣) الف دينار نهاية العام ٢٠٠٢ أي بنسبة تغير عالية جدا بلغت (٩٥٩%) .

* منها (٨) مصارف خارج العراق

الموجودات			
نسبة التغيير %	سنة ٢٠٠٣	سنة ٢٠٠٢	التفاصيل
٩٥٩	٣٣٧٩٥١٢٥	٣١٩١١٩٣	اداء المطلوبات
١٢٧٢٢٦	١٨٧٦٤٣٨	١٣٦٦٩٨	الموجودات النقدية
٩٧٣٥٨	٢٦٩٩٤٧٩٥	٢٧٤٤٦٣	موجودات اخرى
١٨٥	١٥٦١١٩٥	١٥٣٧٣٧٠	الاستثمار
٠,٩٠	١٥٥١٨٦١	١٥٣٧٣٧٠	حوالات
٢٧٢٦-	٩٣٣٤	١٢٩٠٧	اسهم خاصة
٣,٧٠-	٦٢١١٣٠	٦٤٥٢٤٤	الائتمان
٣٢,٥٠-	٢٢٤٧١٣	٣٣٢٩٨٧	قطاع حكومي
٢٦,٩	٣٩٦٤١٧	٣١٢٢٥٧	قطاع خاص
٤١,٦	٣٥٨٧٦٨	٢٥٣٢٥٤	القروض
٣٦٢-	٣٤٩٧٣٢	٢٥٣١٩٧	اوراق تجارية مخصوم

ج - الائتمان:

انخفض إجمالي الائتمان النقدي بمقدار (٢٤١١٤) مليون دينار ليصل إلى (٦٢١١٣٠) مليون دينار نهاية العام ٢٠٠٣ وذلك مقابل (٦٤٥٢٤٤) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٠٢ وبنسبة تغير (- ٣٧٠ %) وذلك يعود إلى انخفاض أو توقف عمليات الإقراض خلال الربع الثاني والى نهاية السنة المالية وذلك بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية وانعكاسها على نشاط الإقراض المصرفي . .

وتوزع الائتمان ما بين القطاع الخاص والقطاع الاشتراكي ، حيث بلغ رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص (٣٩٦٤١٧) مليون دينار وبأهمية نسبية (٦٤%) أما القطاع الاشتراكي فقد سجل رصيد (٢٢٤٧١٣) مليون دينار أي نسبة (٣٦%) نهاية الفترة ٢٠٠٣ بسبب إلغاء أو تدمير العديد من منشآت ودوائر هذا القطاع وخاصة شركات التصنيع العسكري . وقد بلغ رصيد القروض والتسليفات المقدمة (٣٥٨٧٦٨) مليون دينار وهي نسبة مرتفعة للأسباب ادناه :

- ١- عدم تناسب الضمانات مع مبالغ القروض المقدمة .
- ٢- رداءة بعض الضمانات المقدمة وخاصة المتعلقة بدور السكن والموجودات بطيئة التسيل أو اعتماد الكفالات الشخصية .

تأخر بعض المقترضين عن سداد القروض بسبب ضعف الامكانيات المالية لو تعرض مشاريعهم إلى التدمير أو عمليات السلب أو الاوضاع الامنية التي يمر بها القطر وضعف البنية التحتية التي رافقت التدمير فضلا عن فتح الاستيراد ودخول سلع لا تستطع المنتجات العراقية منافستها مما ادى إلى تأخر الإنتاج في هذه المشاريع وبالتالي عدم قدرتها على السداد .

د - الاستثمارات في الاوراق المالية

حقق رصيد الاستثمارات ارتفاعا بسيطا عن السنة السابقة بمقدار (١٠٩١٨) مليون دينار لتصل الى (١٥٦١١٩٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٣ مقابل (١٥٥٠٢٧٧) مليون دينار عام ٢٠٠٢ وبنسبة تغير (١٥%) وهو يتمثل في :

١. حوالات الخزينة والتي سجلت ارتفاعا قليلا بلغ (١٤٦٩١) مليون دينار حيث بلغت حوالات الخزينة نهاية العام ٢٠٠٣ (١٥٥١٨٦١) مليون دينار مقارنة بالسنة التي سبقتها والبالغة (١٥٣٧٤٧٠) مليون دينار وبنسبة تغيير (٠,٩%) .
٢. اما الأسهم الخاصة فقد انخفضت بشكل ملحوظ وبمبلغ قدره (٣٥٧٣) مليون دينار حيث وصل الرصيد (٩٣٣٤) مليون دينار نهاية العام ٢٠٠٣ مقارنة بالسنة التي سبقتها والبالغة (١٢٩٠٧) مليون دينار .

هـ - كفاية رأس المال والسيولة

يستخدم البنك المركزي أسلوب او معيار كفاية رأس المال للرقابة على المصارف وهو احد المعايير المصرفية الحديثة وتستند اهمية كفاية رأس المال الى ضرورة تأمين الضمان والامان الكافي لاصحاب الودائع والدائنين مع المحافظة على عائد معقول للمساهمين ووضع البنك المركزي العراقي الحد الادنى لكفاية رأس المال البالغة (١٥%) للمصارف عامة منذ العام ١٩٩٤ ثم عدلت لاحقا إلى (١٢%) لمصرفي الرافدين والرشيد لضخامة موجوداتها اعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٢ .

وقد بلغ متوسط هذه النسبة (٣١%) وهي نسبة مرتفعة عن السنة السابقة بـ (٣١%) بعد ان كانت (٢٩%) اي بنسبة تغير (١٠,٦%).

اما نسبة السيولة المحققة لدى المصارف العاملة كافة فقد بلغت (٦٩%) كما في نهاية ٢٠٠٣ بعد استبعاد مصرف البركة حيث وصلت السيولة لديه (-٥٥٧%) وهي نسبة عالية بسبب ضالة الفرص الاستثمارية والرؤيا الضبابية للاستثمارات المأمونة والمتاحة للمصارف فضلا عن اقتصار اعمالها على الصيرفة المحلية .

المطلوبات :

وفيما يلي اجمالي نشاط جانب المطلوبات :

التفاصيل	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبة التغير %
المطلوبات	٣١٩١١٩٣,١	٣٣٧٩٥١٢٥	٩٥٩
الودائع	٢٨١٨٣٢٤,٥	٤٣١٨٦٧١,٦	٥٣,٨
حكومية	١٥٢٤٥٠٩,٤	٢١٨٥٠٠٥,٩	٤٣,٣
خاصة المختلط	١٢٩٣٨١٥,١	٢١٣٣٦٦٥,٧	٦٤,٩
الجاري	٤٤٩٩٠٧,٦	١٠١٩٧٠٢,٧	١٢٦,٦
الثابت	٩٥٨١٤,٣	٨٠٣٦٧,٨	-١٦,١
التوفير	٧٤٨٠٩٣,٢	١٠٣٣٥٩٥	٣٨,١
راس المال والاحتياطي	١٤٩٠٠٣,٤	١٨٣٨٠٨,٥	٢٣,٣
مطلوبات اخرى	٢٠٧٥٠١,٣	٢٦٥٣٦٢٦٠	

الودائع

سجل اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة كافة (٤٣١٨٦٧١,٦) مليون دينار نهاية العام ٢٠٠٣ بعد ان كان (٢٨١٨٣٢٤,٥) مليون دينار نهاية العام ٢٠٠٢ وبزيادة قدرها (١٥٠٠٣٤٧,٦) مليون دينار وبنسبة تغير (٥٣%) وجاءت الزيادة في القطاعين الحكومي والخاص حيث ارتفع رصيد الودائع الحكومية بمقدار (٦٦٠٤٩٦,٦) مليون دينار ليصل الى

(٢١٨٥٠٠٥٠٩) مليون دينار نهاية العام ٢٠٠٣ بعد ان سجل رصيد الودائع للقطاع الخاص والمختلط مقدار (٨٣٩٦٥٠٦) مليون دينار ليصل الى (٢١٣٣٦٦٥٠٧) مليون دينار نهاية العام ٢٠٠٣ بعد ان كان (١٢٩٣٨١٥٠١) مليون دينار عام ٢٠٠٢. وكانت الأهمية النسبية لودائع التوفير (٤٨%)، الجارية (٤٧,٨%) والثابتة (٣,٧%).

و - رأس المال والاحتياطي :

بلغ مجموع رأس المال والاحتياطي للمصارف العاملة نهاية العام ٢٠٠٣ (١٨٣٨٠٨٠٥) مليون دينار بزيادة قدرها (٣٤٨٠٥) عن السنة السابقة والبالغة (١٤٩٠٠٣) مليون دينار بنسبة تغير قدرها (٢٣%) بسبب زيادة بعض المصارف لرؤوس أموالها .

ثانيا : القطاع المالي

.....

أ - شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية الوسيطة وبلغ عدد هذه الشركات في العراق سبعة منها ثلاث شركات حكومية واربع شركات اهلية .
وقد بلغت رؤوس أموال هذه الشركات في نهاية عام ٢٠٠٣ (٢٤٢١٤) مليون دينار مقابل (٢٤٩٩٤) مليون دينار أي بنسبة انخفاض (٣١%) عن العام ٢٠٠٢ اما في مجال نشاط الشركات فقد بلغت ارصدة الاقساط المدفوعة (٨٤٨) مليون دينار محققة انخفاض عن السنة السابقة بنسبة (٢٩%) بعد ان كانت (١٢٠٢) مليون دينار وذلك بسبب الاحداث السياسية التي مر بها قطرنا وانعكاسها على الاوضاع الاقتصادية وفيما يلي جدول باجمالي نشاط شركات التأمين لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ .

ب - نشاط شركات الاستثمار المالي

تعد شركات الاستثمار المالي من المؤسسات المالية الوسيطة هدفها تمكين المستثمرين والمدخرين من ضم موارد الشركة إلى أموال المواطنين وتوجيهها إلى التوضيف والاستثمار في اقتناء الاوراق المالية العراقية من اسهم وسندات وحوالات خزينة وفي ودائع ثابتة ، أو استثمارها في المساهمة في تأسيس شركات جديدة في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي .

وقد تأسست هذه الشركات بموجب احكام المادة (٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ ويعتبر البنك المركزي الجهة القطاعية المختصة بنشاطها وفق احكام الفقرة (ب) من المادة الثانية والستين من قانون البنك ونظمت اعمالها بموجب النظام رقم (٥) لسنة ١٩٩٩ ، وقد بلغ عددها (٩) تسع شركات حتى نهاية عام ٢٠٠٣ ويمكن ايجاز اعمال الشركات بالاتي :

- ١- شراء وبيع حوالات الخزينة وسندات الحكومة والاسهم والسندات والاوراق المالية الاخرى المسموح بتداولها في سوق بغداد للاوراق المالية .
- ٢- استثمار جزء من أموالها في شركات أخرى وفق احكام قانون الشركات .
- ٣- ادارة المحافظ الاستثمارية لحسابها أو لحساب الغير .

- ٤- اصدار سندات قرض وشهادات ايداع .
 ٥- اقراض الشركات التي تساهم بها عن طريق ترويج السندات التي تصدرها تلك الشركات .
 ٦- استثمار جزء من اموالها على شكل ودائع ثابتة لدى المصارف .

وفيما يلي اجمالي نشاط الشركات حسب ما ورد في موازنتها كما في نهاية ٢٠٠٣ وكما يظهره الجدول المرفق :

١- بلغ اجمالي رأس المال والاحتياطي (٢٤٧٦٧) مليون دينار ، وقد بلغ حجم الاستثمارات لديها (١٣١٧٧) مليون دينار وبنسبة ٥٣% من رأس المال بجانب عائد قليل (٢١٥) مليون دينار، مما يعكس تواضع نشاط هذه الشركات في عمليات الاستثمار لحدرها من هبوط قيمة الاستثمارات في الاوراق المالية . وكذلك عدم وضوح الرؤيا الاستثمارية لهذا القطاع .

٢- وفيما يلي متوسط حجم النشاط النقدي :

• نسبة النقد / رأس المال	٣٩%
• نسبة المصروفات / الايرادات	٧٣%
• الاستثمار / الموجودات	٦٦%
• الربح / رأس المال	٧%

ج - سوق العراق للاوراق المالية

تعد سوق العراق للاوراق المالية بمثابة حجر الزاوية لسوق رأس المال والتي يتم فيها تداول الاوراق المالية من اسهم وسندات وقد عمدت هذه السوق للقيام بواجباتها المحددة في قانونها رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٠ حيث عملت ادارتها الى تنظيم حركة التداول للاسهم وقرار آلية تقوم على قاعدة التفاعل بين قوى العرض والطلب .

نشاط سوق العراق للاوراق المالية

جاء نشاط السوق متباين في حجم التداول وعدد الاسهم المدرجة المتداولة في عام ٢٠٠١
 ١- بلغ حجم التداول لعام ٢٠٠٢ (٢٦٣٥١) مليون دينار اذ سجل انخفاض بمقدار (٥٣٥٢) مليون دينار وبنسبة تغير (١٦,٨%) .
 ٢- عدد الاسهم المدرجة:

بلغ عدد الاسهم المدرجة في السوق العام ٢٠٠٢ (٤٧٥٤١) مليون سهم بعد ان كان (٤٠٧٤٧) مليون سهم مسجلا ارتفاعا ملحوظا بمقدار (٦٧٩٤) مليون سهم وبنسبة تغير (١٦,٦%) .

٣- بلغ عدد الاسهم المتداولة في السوق (٥٨٧١) مليون سهم عام ٢٠٠٢ بعد ان كان (٣٩٤٦) مليون سهم عام ٢٠٠١ مسجلا ارتفاعا بمقدار (١٩٢٥) مليون سهم بنسبة (٤٨٧) ويمكن اجمال نشاط سوق بغداد للاوراق المالية

- ٤- ١- ارتفاع عدد الاسهم المدرجة والمتداولة بنسبة ١٦,٧ والقيمة السوقية بنسبة ١٥% .
- ٥- انخفاض حجم التداول بنسبة (١٦ر٨%) ويعود ذلك الى تركيز عدد من الاسهم المتداولة على اسهم شركات الاستثمار والتي تميزت بانخفاض أسعارها بنسبة (٥٥%) .
- ٦- تميز العام ٢٠٠٢ بارتفاع معدلات الاسهم المتداولة اما في سنة ٢٠٠٣ فقد توقف نشاط السوق بسبب الاحداث التي شهدها البلد وشهدت السوق في الربع الأول من العام ٢٠٠٤ تغيير اسمها الى سوق العراق للاوراق المالية حيث كانت تسمى بسوق بغداد للاوراق المالية وضمن استقلالها الإداري والمالي عن وزارة المالية وباشرت اول جلساتها في تموز ٢٠٠٤ .

نشاط سوق العراق					
التفاصيل	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	نسبة التغير
عدد الشركات المدرجة في السوق	٩٦	٩٦	٩٤	٩٥	١
عدد الاسهم المتداولة (بالمليون)	٢٢٨٨	٣٤٨٢	٣٩٤٦	٥٨٧١	٤٨
عدد الشركات المتداولة			٩٠	٩٤	٤ر٤
عدد الاسهم المدرجة			٤٠٧٤٧	٤٧٥٤١	١٦ر٦
حجم التداول			٣١٧٠٣	٢٦٣٥١	١٦ر٨-
القيمة الاجمالية	٢٩٨٩٢	٤٩٧٠٩	٣١٣٥٩٦٩	٣٦٣٥٣٣	٨٨ر٤-
العقود المنفذة	٧٥٩٧٠				

الفصل الرابع قطاع المالية العامة

ان استمرار سريان العقوبات الاقتصادية التي خضع لها الاقتصاد العراقي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وحتى انتهاء العمليات العسكرية بعد الربع الأول من عام ٢٠٠٣ وتغير النظام السياسي قد حمل معه آثار أجماعية واقتصادية في غاية السوء. سيما بعد التدهور الكبير في مركز الحكومة النقدي بفعل توقف صادرات النفط وتجميد الأرصد العراقية في البنوك والمؤسسات الأجنبية والعربية مما افقد القطر أهم مصادر الدخل وقنوات التمويل من النقد الأجنبي . الأمر الذي أضعف سياسات الاقتصاد الكلي وأثر على مكونات الاقتصاد حيث انخفضت معدلات الاستثمار والنمو وتقلصت مشاركة الدولة في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وكان واضحا القصور في خدمات التنمية البشرية كالتعليم والرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى . وقد يفسر ذلك بالعديد من العوامل أهمها الشح في العملات الأجنبية وأنخفاض سيولة الجهاز المصرفي والانكماش في الودائع الحكومية وعدم امكانية المحافظة على استقرار الاسعار والتوازن النقدي ، مع العجز الذي أتسمت به السياستين المالية والنقدية في أحداث الاثار المرغوبة والايجابية في الحد من ظاهرة التضخم التي اشتدت موجاتها التي غزاها التدفق الهائل للسيولة والتدهور في سعر الصرف خاصة مع استمرار الميل من قبل الحكومة لتغطية العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي واعتماد مبدا التمويل التضخمي بطبع الاوراق النقدية ، نتيجة لمواجهة متطلبات الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ، ولما كانت المؤشرات الاحصائية اداة مهمة للوقوف على تقييم متابعة دور السياسة المالية في مسيرة التنمية في المجالات المختلفة وفي ظل الحديث عن الإيرادات والنفقات الحكومية نود ان نبين ما يأتي :

١ - الموازنة العامة

على وفق الدراسة المعدة من قبل وزارتي المالية والتخطيط غير المنشورة بلغت الإيرادات العامة المتوقعة لعام ٢٠٠٣ نحو (٤٥٩٦ر٠) ملياردينار ، استحوذت إيرادات النفط المقدره بنحو (٤٠٩٦ر٥) مليار دينارعلى اهمية نسبية قدرها (٨٩%) في حين بلغت نسب مساهمة الموارد الاخرى من إيرادات القطاع الحكومي ورسوم الاستخدام ودخل الضرائب الاخرى الى (٧٣%) و(١٩%) و (١٧%) على التوالي ، بينما لم تتحقق اية عوائد من الرسوم الكمركية وضريبة الدخل وذلك نظرا لالغاء هذين الوعائين منذ انتهاء العمليات العسكرية حتى نهاية الربع الاول من عام ٢٠٠٤ . فيما بلغ اجمالي النفقات الحكومية المتوقعة (الجارية والاستثمارية) لعام ٢٠٠٣ نحو (٩٢٣٢ر٢) مليار دينار، وتعكس الارقام المطلقة والنسبية في ضوء التوقعات التي انتهت اليها الدراسة الاتجاه نحو التوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية ونوعيتها في الجوانب المختلفة وخلال متابعة هذه الارقام يتضح ان الموازنة العامة لعام ٢٠٠٣ قد خمنت بعجز قدره (٤٦٣٦ر٢) مليار دينار .

تقديرات إيرادات الموازنة العامة لعام ٢٠٠٣

الفقرة	الإيرادات	التقديرات
١	النفط	٤٠٩٦٥
٢	رسوم كمركية	—
٣	ضريبة الدخل	—
٤	إيرادات املاك الدولة (إيرادات القطاع العام)	٣٣٧٥
٥	رسوم استخدام	٨٥٥
٦	دخل وضرائب أخرى	٧٦٥
	اجمالي الإيرادات المقدمة	٤٥٩٦٠

المصدر:- وزارة المالية- دائرة الموازنة
وزارة التخطيط

اجمالي الإيرادات والنفقات الفعلية والمخمنة
في الموازنة العامة للفترة
٢٠٠١ و ٢٠٠٣

(مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة
٢٠٠١	١٢٨٩٢	٢٠٧٩٧
*٢٠٠٣	٤٥٩٦٠	٩٢٣٢٢

المصدر / دائرة الموازنة وزارة المالية
* ارقام تخمينية على وفق الدراسة المعدة من قبل وزارتي المالية والتخطيط

اولا - الموازنة الجارية

لاشك ان الموازنة الجارية (الاعتيادية) تكتسب اهمية بالغة كونها تعد واحدة من ادوات الحكومة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي اطار هذا المفهوم وعلى وفق التوقعات خمنت الإيرادات العامة بنحو (٤٥٩٦٠) مليار دينار لعام ٢٠٠٣ ، لذلك ونظرا لعدم توفر ارقام تعبر عن حقيقة التطور الحاصل في إيرادات الموازنة الجارية لاسيما ضريبة الدخل والضرائب الكمركية وحصّة الموازنة الجارية من الإيرادات العامة فقد تم تخمين الإيرادات الجارية لعام ٢٠٠٣ بنحو (٣٨٦٦٢) مليار دينار وبالتالي فقد استأثرت بنسبة (٨٤%) من اجمالي الإيرادات العامة ، ويعكس جانب الانفاق الجاري التطور الحاصل في جانب الإيرادات حيث بلغت النفقات الجارية المتوقعة (٧٣٦٢٣)

مليار دينار ساهمت فيها كل فصول الانفاق لاسيما النفقات التحويلية ونفقات الافراد العاملين بالنسبة الاكبر والتي كانت (٥٧%) و(٢٠%) على التوالي فيما احتلت الفصول الاخرى اهمية نسبية اقل كالمستلزمات السلعية والمكافئات والرواتب التقاعدية (٦%) و(٧%) ويمكن متابعة فصول التصنيف الاقتصادي بمواد الانفاق الاخرى .

ثانيا- الموازنة الاستثمارية

ان الايرادات العامة المتوقعة لعام ٢٠٠٣ على وفق الدراسة والتي بلغت فيها إيرادات النفط المخزنة والبالغة نحو(٤٠٩٦ر٥) مليار دينار للعام المذكور تنعكس في زيادة إيرادات الخطة الاستثمارية . وان الزيادة في إيرادات الخطة كان مصدرها الزيادة المتوقعة في إيرادات الموازنة العامة من النفط . ان إيرادات الاستثمار الحكومي المتوقعة قد بلغت (٧٣٠ر٣) مليار دينار في عام ٢٠٠٣ . وكان من شأن تلك الإيرادات ان تجد طريقها نحو خطة الاستثمار وتشير الارقام التخمينية الى ان نفقات الخطة قد بلغت (١٨٦٩ر٩) مليار دينار من عام ٢٠٠٣ .

ان السمة العامة للموازنة الاعتيادية وميزانية الخطة كانت قد تميزت بالارتفاع المتواصل في كلا الجانبين الإيرادات والنفقات ، وان الاتساع في الانفاق الحكومي الجاري جاء كنتيجة لانتهاج سياسة انفاقية توسعية خاصة في مجالات التنمية البشرية كالتعليم والرعاية الصحية ، اضافة الى زيادة القدرة الشرائية للافراد العاملين عن طريق زيادة الرواتب وخلق دخول جديدة بايجاد فرص عمل وامتصاص جزء من البطالة ، ويمكن القول ان هذا الاتجاه له اثار اقتصادية واجتماعية بالغة الاهمية في رفع المستوى المعاشي للمواطنين .

النفقات المقدرة لعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣

(مليار دينار)

النفقات	٢٠٠١	٢٠٠٣
النفقات الجارية	١٤٩٠ر٧	٧٣٦٢ر٣
النفقات الرأسمالية	٥٨٨ر٩	١٨٦٩ر٩
الانفاق الكلي	٢٠٧٩ر٦	٩٢٣٢ر٢

المصدر:- وزارة المالية- دائرة الموازنة

الإيرادات للسنتين ٢٠٠١-٢٠٠٣

(مليار دينار)

الإيرادات	٢٠٠١	٢٠٠٣
الجارية	١٠٧٩ر٦	٣٨٦٦ر٢
الاستثمارية	٢٠٩ر٦	٧٣٠ر٣
المجموع	١٢٨٩ر٢	٤٥٩٦ر٠

المصدر:- السنة ٢٠٠١ وزارة المالية دائرة الموازنة

٢ - الدين العام الداخلي

خلال متابعة مجموع الدين العام الداخلي ومكوناته يلاحظ ان حوالات الخزينة قد استأثرت بالجزء الاكبر من اجمالي الدين الداخلي ، فيما ارتفع الدين من (٤٧٩٨٦) مليار دينار عام ٢٠٠٢ الى (٥٥٤٣٧) مليار دينار عام ٢٠٠٣ بزيادة مطلقة قدرها (٧٤٥١) مليار دينار وبنسبة زيادة (١٥٥%) ، ارتفع حجم حوالات الخزينة من (٤١٩٣٢) مليار دينار عام ٢٠٠٢ الى (٤٦٣٤٧) مليار دينار عام ٢٠٠٣ ، ونظرا لارتفاع حجم الدين العام الداخلي فقد انخفضت الاهمية النسبية لحوالات الخزينة الى الاول من (٨٧%) الى (٨٣%) خلال عام ٢٠٠٣ قياسا الى عام ٢٠٠٢ وكانت مساهمة البنك المركزي في هذا النوع من الاستثمار (٦٣%) ارتفعت الى (٦٦%) خلال الاماد نفسها، اما مساهمة المصارف التجارية فقد كانت نسبتها (٣٢%) و (٢٨%) للسنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي قابل ذلك استمرار الحجم نفسه المستمر من قبل الجهات الاخرى المقدر بنحو (٢١) مليون دينار للسنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ .

الدين العام الداخلي للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

(بالمليون)

نسبة التغير ٢ : ١ %	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٥٠	٩٠٨٩٣٤	٦٠٥٣٣٤	رصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي
١٠	٤٦٣٤٧٥٠	٤١٩٣٢٥٠	حوالات الخزينة العراقية
١٦	٣٠٧٩٤٧٤	٢٦٥٤٠٧٤	لدى البنك المركزي
١	١٥٥٣١٦٧	١٥٣٧٠٦٧	لدى المصارف التجارية
—	٢١٠٩	٢١٠٩	لدى المصارف الاخرى
١٥	٥٥٤٣٦٨٤	٤٧٩٨٥٨٤	مجموع الدين العام الداخلي

قسم الاحصاءات الداخلية / المديرية العامة للاحصاء والابحاث / البنك المركزي العراقي

الفصل الخامس القطاع الخارجي ميزان المدفوعات ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

لأول مرة تنشر ارقام ميزان المدفوعات العراقي بعد انقطاع دام اكثر من ٢٧ سنة وقد تم تكيف بعض الفقرات وفقا لدليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة الصادر عن صندوق النقد الدولي .

اشارت التقديرات الاولية لميزان المدفوعات العراقي الى انخفاض اجمالي العجز الى (١٩٠٠,٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل عجز قدره (٥٧٨٩,٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٢ اي بنسبة انخفاض مقدارها (٦٧,٢ %) .

وتجدر الاشارة الى ان انخفاض العجز في ميزان عام ٢٠٠٣ جاء استناداً الى تقديرات IMF بأن الاحتياطي الرسمي للجهاز المصرفي بلغ (١٠٠٠) مليون دولار ونظراً لعدم دقة الارقام المحلية بهذا الخصوص تم اعتماد المبلغ المذكور في هذه التقديرات اضافة الى التقديرات بشأن التغير في المتأخرات لتوضيح العجز الحقيقي في الميزان الكلي . ولا بد ان نشير الى ان الميزان يعد لأول مرة بالدولار للبيانات كافة ، اما فيما يتعلق بالبيانات التي ترد بالدينار العراقي فقد تمت معالجتها استناداً الى اعتماد سعر صرف الدولار تجاه الدينار في السوق المحلية وبواقع ١٥٠٠ دينار لكل دولار .

كما تجدر الاشارة ايضاً الى اعتماد (مبدأ الاستحقاق في اعداد الميزان لكي يمثل الواقع الفعلي لوضع الاقتصاد العراقي الخارجي وبما ينسجم مع اغراض اعداد الحسابات القومية). وفيما يلي استعراض سريع للتطورات التي حصلت في الفقرات الرئيسية في ميزان المدفوعات العراقي:..

١ - الحساب الجاري

يعكس واقع الحساب الجاري العلاقات الاقتصادية الحقيقية مع العالم الخارجي ، كما يؤثر على مستوى الفعاليات الاقتصادية الداخلية من خلال تأثيره في الناتج المحلي الاجمالي بأعتبره أحد المؤشرات الرئيسية في صياغة السياسة الاقتصادية وتنفيذها ، في ضوء التغيرات السريعة التي مر بها العراق حيث ادت الى ارتفاع العجز في الحساب الجاري الى (٩٣٤ .٥) مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، مقابل عجز قدره (٧٨٢,٠) مليون دولار عام ٢٠٠٢ اي بنسبه ارتفاع مقدارها (١٩ .٥%) وترجع اسباب ارتفاع العجز الى عجز الميزان التجاري وميزان الخدمات .

اما اهم التطورات في مكونات الحساب الجاري فهي :-

اولاً - الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات العراقي ، لما له من اهمية في تقرير وضعه الخارجي وجاءت هذه الاهمية من خلال تصدير النفط الخام الذي يلعب دوراً رئيسياً في تمويل الاقتصاد العراقي .

سجلت نتائج الميزان التجاري عجزاً قدره (٢٢٢,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل فائزاً قدره (٢٤٠١,٥) مليون دولار عام ٢٠٠٢ ويعود ذلك الى انخفاض الصادرات وارتفاع الاستيرادات وكما مبين ادناه .

أ - **الصادرات** :- انخفض اجمالي الصادرات الى (٩٧١١ .١) مليون دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل (١٢٢١٨,٨) مليون دولار عام ٢٠٠٢ ، اي بنسبة انخفاض قدرها (٢٠.٥%)

١- الصادرات النفطية

تعتبر الصادرات النفطية المورد الرئيسي في ميزان المدفوعات العراقي والتي كانت ولا تزال تشكل اكثر من (٩٥%) من ايرادات العراق خصوصا بعد عام ١٩٩٧ نتيجة السماح بتصدير النفط مقابل الغذاء والدواء والحاجات الاساسية . وتشير التقديرات الى انخفاض هذه الصادرات الى (٨٣٤٨ .٨) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (١١٣٤٣ .٧) مليون دولار عام ٢٠٠٢ اي بنسبة انخفاض (٢٦,٤) وتعود اسباب الانخفاض الى عمليات التخريب والحرق التي اصابته تصدير النفط العراقي . كما يتوقع تحسن وضع تصدير النفط العراقي عبر المنفذ الشمالي والجنوبي في عام ٢٠٠٤ وبالتالي توقع زيادة ايرادات العراق الخارجية .

٢- صادرات المنتجات النفطية

اظهرت البيانات الاولية الى انخفاض صادرات المنتجات النفطية الى (٥) .٧٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (١٣٥) مليون دولار عام ٢٠٠٢ اي بنسبة انخفاض (٤٥.٦%) ويتوقع مستقبلا زيادة هذه الايرادات مع تحسن الوضع الاقتصادي للعراق .

٣- الصادرات غير النفطية

ارتفعت الصادرات غير النفطية الى (١٢٨٨ .٨) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (٧٤٠ .١) مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة ارتفاع مقدارها (٧٤.١%) .

اولا- اظهرت البيانات الاولية الى ان الصادرات غير النفطية المسجلة فعلا بلغت (١٦٣ .٨) مليون دولار عام ٢٠٠٣ وبقية هذه الصادرات تشكل اقل من (١٠%) من اجمالي الصادرات رغم اتباع عدد من السياسات التي حاولت تشجيع الصادرات من خلال تسهيل الاجراءات او اعتماد اسعار صرف تشجيعية .

ثانيا- بلغت تقديرات الصادرات الاخرى المهربة فعلا بما فيها السلع والذهب بحدود (١١٢٥) مليون دولار عام ٢٠٠٣ نظرا لحرية انتقال السلع بما فيها الذهب ورؤوس الاموال بدون شرط او قيد . ولا بد من الاشارة هنا الى ان التجارة الحدودية عن طريق التهريب (خروج ودخول سلع الى العراق) بشكل واسع . يتعذر معه وضع تقديرات دقيقة لمقدار هذه التجارة في ظل عدم توفر احصائيات رسمية وعدم الالتزام بتعليمات التحويل الخارجي التي كانت معتمدة سابقا اضافة الى عدم وجود جهة احصائية في كافة المنافذ الحدودية لحصر هذه العمليات من ناحية

احصائية ووفق استثمارات خاصة يصرح بها من قبل الاشخاص وبالتالي فقد تم اعتماد حالة السوق العراقية كمؤشر لهذه التقديرات .

ب - الاستيرادات سيف

اشارت التقديرات الاولية الى ارتفاع الاستيرادات الى (٥. ٩٩٣٣) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (٣. ٩٨١٧) مليون دولار عام ٢٠٠٢ اي بنسبة ارتفاع (٢). ١ (%). ونظرا لعدم توفر الاحصائيات الدقيقة عن الاستيرادات الواصلة فعلا الى العراق بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء ، فقد تم تقدير الاستيرادات استنادا الى النسب المحددة من قبل الامم المتحدة والبالغة (٩٢ %) حاليا و(٧٢ %) مقابل الحرب . كما تم تصنيف هذه الاستيرادات الى استهلاكية ورأسمالية استنادا الى السلع المتداولة محليا ، كما تم تقدير الاستيرادات (سيف) أي بضمنها تكاليف الشحن والتأمين وذلك لصعوبة فصل هاتين الفئرتين ويمكن تقديرهما في حالة تحويل الاستيرادات الى (فوب) بنسبة (١٥ %) لتمثل تكاليف الشحن والتأمين .

اما الاستيرادات للمنتجات النفطية فقد بلغت (٣. ١٣٧) مليون دولار عام ٢٠٠٣ في حين لا توجد معاملات في عام ٢٠٠٢ والسبب يعود الى حاجة السوق العراقية لسد الاستهلاك المحلي من هذه المنتجات حاليا .

تم تقدير الاستيرادات التي جاءت الى العراق بموجب المساعدات المقدمة من منظمات الاغاثة وبعض الدول الاخرى بمقدار (٤٥٠) مليون دولار عام ٢٠٠٣ .

في حين تم تقدير الاستيرادات الاخرى عبر التجارة الحدودية (سلع مهربة الى الداخل) بواقع (٢٨٠٠) مليون دولار بما فيها استيراد السيارات والسلع الكهربائية واجهزة الكمبيوتر والسلع المعمرة ... استنادا الى حالة السوق العراقية .

ولابد من الاشارة هنا الى ان تعطل العمليات المصرفية من خلال الجهاز المصرفي وشح الموارد الاجنبية المتوفرة لدى الدولة وتحديد الاستيرادات في ظل اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء ولد الكثير من وسائل الدفع التي تتم خارج الجهاز المصرفي ومنها) الاستيرادات بدون تحويل خارجي ، الاستيرادات بالمقايضة ، الاستيرادات بموجب الاتفاقيات (الاردنية ، السورية ، التركية) الاستيرادات بقروض سلعية ، الاستيرادات بموافقات خاصة ، المساعدات العينية ، الاستيرادات بالدفع الاجل خصوصا في الحرب مع ايران مع فترة استحقاق قصيرة جدا ، الاستيراد بالدينار العراقي اضافة الى الاستيرادات بالدفع النقدي .

ثانيا- حساب الخدمات

يطغى على حساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي بالعجز المزمن والسبب لكون العراق من الدول التي تتلقى كافة انواع الخدمات من الخارج ، لذا اشارت التقديرات الى تحقيق عجز قدره (٤, ١٣٣٩) مليون دولار عام ٢٠٠٣ بعد ان سجل عجزاً قدره (٥. ٢٣٤) مليون دولار عام ٢٠٠٢ اي بنسبه ارتفاع في العجز مقدارها ٤٧١,٢ % وان السبب الرئيسي لهذا العجز يعود الى تضمين

مصارييف عمليات حفظ السلام والبالغة ٣% في حساب الخدمات والتي تم تقديرها بمبلغ (٢٣٩ . ٢) مليون دولار لعام ٢٠٠٣ ، اضافة الى تقدير مصارييف السفارات والملحقيات التجارية والثقافية العراقية في الخارج . كما لا بد ان نشير الى ان هذا الحساب يتضمن تقديرات عمليات الشحن والتأمين وعمليات النقل الاخرى وحركة السفر الخارجي والمعاملات الحكومية الاخرى . ولا بد ان نشير الى ان تصنيف هذه الفقرات كان وفق الطبعة الرابعة وسيتم تعديل تصنيفها وفق الطبعة الخامسة عند توفر بيانات تفصيلية .

ثالثا- ميزان الدخل

لاول مرة تم فصل حسابات الدخل في ميزان المدفوعات العراقي وتشير التقديرات الى انخفاض العجز في هذا الحساب الى (٣٦١ . ٧) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (١١٥٦ . ٥) مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة انخفاض (٦٨ . ٧)% ويتوزع هذا الحساب الى بندين رئيسيين هما :- .

أ- تعويضات العاملين

اشارت التقديرات الى ارتفاع تعويضات العاملين الى (٦٠ . ٠) مليون دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل (٩ . ٧) مليون دولار عام ٢٠٠٢ اي بنسبة ارتفاع مقدارها ٥١٨,٦ % ويعود السبب الى حرية تحويل رواتب العاملين العراقيين في الخارج والمشاركة في اعالة عوائلهم المقيمين في العراق ويتوقع ارتفاع هذه الفقرة مستقبلا مع توفر الثقة في التعامل مع المصارف الرسمية والخاصة بما فيها المصارف الاجنبية اضافة الى مكاتب الوساطة في ظل مرونة تعليمات التحويل الخارجي والسماح بالصيرفة الشاملة والتعامل مع الخارج وبالتالي اعتماد تحرير المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات العراقي .

ب- دخل الاستثمار

تشير التقديرات الاولية الى انخفاض العجز في فقرة دخل الاستثمار الى (٤٢١ . ٧) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (١١٦٦ . ٢) مليون دولار عام ٢٠٠٢ اي بنسبة انخفاض مقدارها ٦٣,٨ % ويعود السبب الرئيسي الى تعديل التقديرات لفقرة الفوائد المستحقة وغير المسددة عن القروض المستلمة من قبل العراق سابقا وتقديرها للعام الحالي فقط حيث تم تسجيلها في فقرة الدخل من الدين (الفوائد) ، ولا بد ان نشير الى امكانية تعديل هذه التقديرات لمتأخرات الفائدة في ظل محاولات خفض المديونية او شطبها او اعادة جدولتها مستقبلا .

رابعاً- التحويلات بدون مقابل

اظهرت نتائج هذا الحساب فائضا بلغ (٩٨٩ .٠) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل عجزا كبيرا بلغ (١٧٩٢ .٥) مليون دولار عام ٢٠٠٢ وتعود اسباب تحقق الفائض في عام ٢٠٠٣ الى ما يلي :-

- ١ - انخفاض نسبة التعويضات المحددة من قبل الامم المتحدة وبواقع ٥% حاليا بعد ان كانت بواقع ٢٥% حيث انخفضت مبالغ هذه التعويضات الى (١٢٠٩ .٠) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (١٩٣٧ .٣) مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة انخفاض مقدارها (٣٧ .٦ %) .
- ٢ - تم تقدير المساعدات الواردة الى القطر بمبلغ قدره (٢١٩٨ .٠) مليون دولار عام ٢٠٠٣ اغلبيتها من دولة الولايات المتحدة الامريكية كما يتوقع ان تزداد هذه الفقرة عند ادخال المساعدات الواردة من الدول المانحة والتي قدرت (٣٣) مليار دولار على مدى اربعة سنوات . والتي ستساهم في حملة اعمار العراق واصلاح قطاعاته الصحية والتعليمية والخدمية .

اما فيما يتعلق بالمساعدات الخاصة وكذلك تحويلات العاملين العراقيين المقيمين في الخارج ولاكثر من سنة سيتم اضافتها عند توفر هذه البيانات سواء عن طريق الجهاز المصرفي او مكاتب الوساطة .

٢ - الحساب الرأسمالي والمالي

يستند اعداد هذا الحساب الى التصنيف المتبع حاليا من قبل صندوق النقد الدولي ولا بد ان نشير الى عدم توفر بيانات عن وضع الحساب الرأسمالي والمالي في العراق خصوصا في فترة الحصار ما بين ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٢ والسبب يعود الى التقييد بتعليمات التحويل الخارجي التي تنص على عدم امكانية تحرير عمليات حساب رأس المال ، اضافة الى ضعف البيئة الاستثمارية في العراق بسبب عدم استقرار الاوضاع الداخلية للبلد من جهة وعدم استقرار اسعار الصرف وعوامل كثيرة اخرى تتعلق بعدم استقرار الاجراءات والقوانين والتعليمات بشأن الاستثمار .

اشارت التقديرات الى عدم وجود معاملات في الحساب الرأسمالي نتيجة ضعف العمل الاحصائي في العراق وضعف القدرة على التمييز بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية او عدم توفر بيانات فعلية عن هذا الحساب . اما فيما يتعلق بتقديرات الحساب المالي فقد سجلت هذه التقديرات فائضا طفيفاً قدره (٥ .٩) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل عجزا قدره (٤٦٤٧ .١) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

وفيما يلي استعراض سريع لأهم مكونات هذا الحساب

- اولا- الاستثمار المباشر : تم تقدير مبلغ (١٠٠٠) مليون دولار لدخول رؤوس الاموال لغرض الاستثمار المباشر خلال الربع الاخير من عام ٢٠٠٣ في ظل الانفتاح الخارجي .
- ثانيا- استثمار الحافظة : بما ان السوق النقدية والمالية ضعيفة جدا في العراق حاليا لذا لم يتم تقدير هذه الفقرة .
- ثالثا- الاستثمار الاخر : اشارت التقديرات الاولية الى انخفاض العجز الى (٩٩٤ . ١) مليون دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل عجز بلغ (٤٦٤٧ . ١) مليون دولار عام ٢٠٠٢ اي بنسبة انخفاض في العجز مقدارها (٧٨ . ٦) وقد جاءت اسباب انخفاض العجز في عام ٢٠٠٣ الى انخفاض تقديرات الاقساط المستحقة وغير المسددة عن القروض المستلمة من قبل العراق لعام ٢٠٠٣ الى (٢٥٢٢ . ١) مليون دولار مقابل (٤١٨٨ . ١) مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة انخفاض ٣٩,٨ % . كما تم تسجيل المبالغ التي حولت من حساب الامم المتحدة الى حساب DFI (الصندوق العراقي للتنمية) وبمبلغ (٢٦٠٠ . ٠) مليون دولار، اما فيما يتعلق بالحساب المالي للقطاع الخاص فقد اظهرت نتائج التقديرات تحقق فائض قدره (١٦٠٠ . ٠) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل عجز (٤٥٩ . ٠) مليون دولار عام ٢٠٠٢ وهو يمثل معاملات خارج الجهاز المصرفي ويتوقع مستقبلا مساهمة القطاع الخاص في تنشيط عمليات التجارة الخارجية وعمليات الاستثمار في ظل المرونة والانفتاح الاقتصادي واستقرار الوضع الداخلي للعراق .

٣ - فقرة السهو والخطأ

سجلت فقرة السهو والخطأ (والتي تعتبر فقرة موازنة في الميزان) مبلغا قدره (٩٧٢ . ١) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (٣٦٠ . ٣) مليون دولار عام ٢٠٠٢ ان ارتفاع قيمة هذه الفقرة يشير الى النقص في عمليات التغطية والاطفاء التي ترد عن طريق التبويب او التصنيف او اخطاء التقييم او تعدد اسعار الصرف او الاخطاء الواردة بشأن مفهوم الاقامة

التجارة الخارجية

تعتبر احصاءات التجارة الخارجية لاي بلد احد الدعائم الاساسية التي يقوم عليها التخطيط السليم للتنمية الاقتصادية لذلك البلد .

فعن طريق التجارة الخارجية يمكن للدولة الى جانب سد احتياجاتها من منتجات الدول الاخرى ان تصحح الاختلال الناشى عن التنمية غير المتوازنة وتجنب الاختناقات التي تعوق التنمية ، كذلك يمكنها انماء صادراتها بمعدل اكبر من نمو وارداتها حتى يمكنها تصريف فائض الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي وبذلك تتاح لها فرصة لاستيراد مايلزمها من السلع الضرورية ، بالاضافة الى ان البيانات الاحصائية تعتبر من اهم المؤشرات لمدى قوة العلاقة الاقتصادية للدولة والدول الاخرى.

ولذلك كان من الضروري توفير احصاءات دقيقة بقدر الامكان عن التجارة الخارجية حتى تتمكن الاجهزة المختصة وعلى رأسها صناع القرار من استخدامها بهدف الوصول بالبلاد الى افضل وضع اقتصادي لها.

ولا يخفى الوضع الاستثنائي الذي يمر به القطر والذي ادى الى نقص كبير في البيانات الواردة من مصادرها الاساسية .

ولغرض تجاوز هذه العقبة فقد تم تخمين بيانات عام ٢٠٠٢ وبيانات ٢٠٠٣ .

١ - الصادرات

بلغ اجمالي صادرات عام ٢٠٠٣ ما قيمته (٣, ١٠٠٨٢) مليون دولار مقارنة بنحو (٩, ١٠١٧٥) دولار عام ٢٠٠٢ مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره (٦, ٩٣) مليون دولار.

اولاً- الصادرات حسب الفئة الاقتصادية

* فئة المواد الغذائية الاولية .

ارتفعت صادرات المواد الغذائية الاولية عام ٢٠٠٣ لتبلغ (٠٠, ٥%) من اجمالي الصادرات اي ما قيمته (١, ٥٠٤) مليون دولار مقابل (١, ٤٦%) اي ما قيمته (٩, ١٤٨) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

* فئة المواد الخام

انخفضت صادرات المواد الخام عام ٢٠٠٣ لتبلغ مانسبته (٩١, ٩٠%) من اجمالي الصادرات اي ما قيمته (٦, ٩٢٦٥) مليون دولار مقابل (٩٨, ٠٦%) اي ما قيمته (٢, ٩٩٧٨) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

* فئة السلع الرأسمالية

ارتفعت صادرات السلع الرأسمالية عام ٢٠٠٣ لتبلغ ما نسبته (٠,١٠%) من اجمالي الصادرات اي ما قيمته (٠,١٠) مليون دولار مقابل ذلك كانت صادرات عام ٢٠٠٢ ضئيلة جداً حيث انها لم تشكل اي نسبة .

* فئة السلع الاستهلاكية

ارتفعت صادرات السلع الاستهلاكية عام ٢٠٠٣ لتبلغ نسبة (٣,٠٠%) من اجمالي الصادرات اي ما قيمته (٣٠٢,٥) مليون دولار مقابل (٠,٤٨%) اي ما قيمته (٤٨,٦) مليون دولار .

ثانياً : صادرات بضمنها النفط الخام والكبريت والفوسفات حسب التوزيع الجغرافي .

تظهر جداول التوزيع الجغرافي للصادرات بان العراق قد صدر الى دول الامريكيتين عام ٢٠٠٣ ما قيمته (٧١٧٨,٥) مليون دولار اي ما يشكل نسبة (٢٠ . ٧١%) من اجمالي صادرات العراق مقابل (٢٩٠٠,١) مليون دولار اي ما نسبته (٢٨ . ٥٠%) من اجمالي صادرات العراق عام ٢٠٠٢ .

كما تظهر الجداول بان صادرات العراق الى الدول الاشتراكية قد انخفض عام ٢٠٠٣ الى (١٠٠,٨) مليون دولار اي ما نسبته (١ . ٠٠%) من مجموع صادرات العراق مقابل (٥٠٠٦,٥) مليون دولار اي ما نسبته (٤٩ . ٢٥%) من مجموع صادرات العراق الى العالم .

* تظهر الجداول ان صادرات العراق الى الدول العربية قد انخفض ايضا عام ٢٠٠٣ حيث بلغ (٨٨٧ . ٢) مليون دولار وتشكل نسبة (٨٠ . ٨%) من مجموع صادرات العراق الى العالم مقابل (١٢٤١ . ٤) مليون دولار أي ما نسبته (٢٠ . ١٢) من مجموع صادرات العراق الى العالم عام ٢٠٠٢ .

* كما تظهر الجداول ان صادرات العراق الى الاتحاد الاوربي قد سجلت ارتفاع ملحوظ حيث بلغت ما قيمته (١٣٤٠ . ٩) مليون دولار أي ما نسبته (٣٠ . ١٣%) من اجمالي الصادرات الى العالم بينما لم تسجل الجداول لعام ٢٠٠٢ أي الصادرات .

ثالثاً: الصادرات حسب القطاع

أ - القطاع العام

تظهر جداول الصادرات حسب القطاع بأن صادرات القطاع العام قد انخفضت عام ٢٠٠٣ حيث بلغت (٩٢٢٥,٣) مليون دولار أي ما نسبته (٩١,٥٠%) من اجمالي الصادرات عن عام ٢٠٠٢ حيث بلغت صادرات القطاع العام ما قيمته (٩٩٥٢ , ٠) مليون دولار أي ما نسبته (٩٧,٨٠%) من اجمالي صادرات .

ب - القطاع الخاص

اما القطاع الخاص فقد اظهرت الجداول ارتفاع ملحوظ حيث بلغت الصادرات عام ٢٠٠٣ (٨٠٦.٥) مليون دولار أي ما نسبته (٨,٠٠%) من اجمالي الصادرات مقابل (٢١٣,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٢ أي ما نسبته (١٠.٢%) من اجمالي الصادرات.

ج - القطاع المختلط

لم تسجل الجداول لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أية صادرات.

د - القطاع الاجنبي

ارتفعت صادرات القطاع الاجنبي ارتفاع طفيف عام ٢٠٠٣ لتبلغ (٥٠.٤) مليون دولار أي ما نسبته (٥٠.٥%) من اجمالي صادرات العراق الى العالم مقابل (١٠) مليون دولار عام ٢٠٠٢ أي ما نسبته (١٠.٥%) من اجمالي صادرات العراق الى العالم.

رابعاً : صادرات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (S.I.T.C.)

تأتي شعبة (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها) في المرتبة الاولى على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي طرأ عليها عام ٢٠٠٣ حيث بلغت (٨٤٥٩) مليون دولار أي ما نسبته (٨٣,٩٠%) من اجمالي صادرات العراق الى العالم مقابل (٩٢٥٦,٤) مليون دولار اي ما نسبته (٩٠,٩٦%) من اجمالي الصادرات عام ٢٠٠٢.

اما شعبة (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) فقد سجلت المرتبة الثانية اذ انها ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً عام ٢٠٠٣ لتصبح (٨٠٦,٥) مليون دولار أي ما نسبته (٥٠.٥%) مقابل (٧٢١,٩) مليون دولار أي ما نسبته (٧,١٠%) من اجمالي صادرات العراق.

اما شعبة (المواد الغذائية والحيوانات الحية) فقد ارتفعت بشكل ملحوظ لتبلغ (٥٠٤,١) مليون دولار عام ٢٠٠٣ أي ما نسبته (٥,٠٠%) مقابل (١٤٨,٩) مليون دولار عام ٢٠٠٢ أي ما نسبته (١,٤٦%) من اجمالي الصادرات.

اما شعبة المواد الكيماوية فقد ارتفعت لتصبح (١٠٠,٨) مليون دولار أي ما نسبته (١,٠٠%) عام ٢٠٠٣ مقابل (٢٣,٧) مليون دولار أي ما نسبته (٠,٢٣%) عام ٢٠٠٢ من اجمالي الصادرات.

كذلك شعبة مصنوعات متنوعة فقد ارتفعت لتصبح (٦٠,٥) مليون دولار أي ما نسبته (٠,٦٠%) عام ٢٠٠٣ مقابل (٥,٠) مليون دولار أي ما نسبته (٠,٥٠%) عام ٢٠٠٢ من اجمالي الصادرات.

اما بقية الشعب لم يطرأ عليها تغير ملحوظ.

١ - الاستيرادات

شهد جانب الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ اجمالي الاستيرادات لعام ٢٠٠٣ ما قيمته (١٠٠٦٣,١) مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٢ حيث بلغ (٩٤٨٢,٦) مليون دولار محققاً بذلك معدل نمو مقداره (٦,١٢) .

اولا- الاستيرادات حسب الفئة الاقتصادية

* فئة المواد الغذائية الاولية.

انخفضت الاستيرادات عام ٢٠٠٣ لفئة (المواد الغذائية الاولية) لتبلغ ما نسبته (٥,٦٣%) أي ما قيمته (٥٦٦,٥) مليون دولار مقابل (٦,٧٨%) أي ما قيمته (٦٤٢,٩) مليون دولار عام ٢٠٠٢.

* فئة المواد الخام.

انخفضت الاستيرادات عام ٢٠٠٣ لفئة (المواد الخام) لتبلغ ما نسبته (٠,٢٤%) أي ما قيمته (٢٤,١) مليون دولار من اجمالي الاستيرادات مقابل (٠,٦٦%) أي ما قيمته (٦٢,٦) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

* فئة السلع الرأسمالية

انخفضت الاستيرادات عام ٢٠٠٣ ضمن فئة (الرأسمالية) لتبلغ ما نسبته (٧٣,١٠%) أي ما قيمته (٧٣٥٦,١) مليون دولار وهي الفئة الاعلى من اجمالي الاستيرادات عام ٢٠٠٣ مقابل (٧٨,٨٠%) أي ما قيمته (٧٤٧٢,٣) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

* فئة السلع الاستهلاكية .

ارتفعت الاستيرادات عام ٢٠٠٣ ضمن فئة الاستهلاكية لتبلغ ما نسبته (٢١,٠٣%) أي ما قيمته (٢١١٦,٢) مليون دولار مقابل (١٣,٧٦%) أي ما قيمته (١٣٠٤,٨) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

ثانيا- الاستيرادات حسب التوزيع الجغرافي

* تظهر جداول التوزيع الجغرافي ان دول الاتحاد الاوربي ومجموعة الدول الاسيوية وكذلك مجموعة الدول العربية قد اخذت مركز الصدارة من بين الدول التي استورد العراق منها عام ٢٠٠٣ ، حيث بلغت نسبة ما استورده من دول الاتحاد الاوربي (٣٦,٣٧%) من اجمالي الاستيرادات اي ما قيمته (٣٦٥٩,٩) مليون دولار اي بارتفاع ملحوظ مقابل (٣,٣٠%) اي ما قيمته (٣١٢,٩) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

- * تظهر جداول الاستيرادات من مجموعة الدول الاسيوية قد انخفضت عام ٢٠٠٣ لتصبح (٢٥,٦٦%) اي ما قيمته (٢٥٨٢,٢) مليون دولار مقابل (٢٩,١٠%) اي ما قيمته (٢٧٥٩,٤) مليون دولار .
- * كما تظهر جداول الاستيرادات ان مجموعة الدول العربية قد ارتفعت لتبلغ عام ٢٠٠٣ ما نسبته (١٩.٨٩%) اي ما قيمته (٢٠٠١,٥) مليون دولار مقابل (١٦,٦٠%) اي ما قيمته (١٥٧٤,١) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .
- * من الملاحظ ارتفاع قيمة الاستيرادات من مجموعة الدول الاشتراكية عام ٢٠٠٣ حيث بلغت نسبتها (٨,٦٢%) اي ما قيمته (٨٦٧,٤) مليون دولار مقابل (٢,٠٠%) اي ما قيمته (١٨٩,٦) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .
- * كما يلاحظ ان الجداول قد اظهرت انخفاض حاد وملحوظ في الاستيرادات من الامريكيتين حيث بلغت النسبة لعام ٢٠٠٣ (٠,٢٤%) اي ما قيمته (٢٤,٢) مليون دولار مقابل (٢٩,٩٠%) اي ما قيمته (٢٨٣٥,٣) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

ثالثا- الاستيرادات حسب القطاع

أ - القطاع العام

تظهر الجداول ان استيرادات القطاع العام لعام ٢٠٠٣ قد انخفضت لتبلغ ما نسبته (٧٠,٠٠%) اي ما قيمته (٧٠٦٣,٣) مليون دولار من اجمالي الاستيرادات مقابل نسبة مقدارها (٨٨,٥٠%) اي ما قيمته (٨٣٩٢,١) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

ب - القطاع الخاص

تظهر الجداول ان الاستيرادات للقطاع الخاص قد ارتفعت عام ٢٠٠٣ لتبلغ ما نسبته (٣٠,٠٠%) اي ما قيمته (٢٩٩٩,٨) مليون دولار من اجمالي الاستيرادات مقابل (١١,٠٠%) اي ما قيمته (١٠٤٣,١) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .

ج - القطاع الاجنبي

يلاحظ ان القطاع الاجنبي لم يستورد عام ٢٠٠٣ بينما تظهر جداول عام ٢٠٠٢ ان نسبة ما استورده بلغت (٠,٥٠%) من اجمالي الاستيرادات اي ما قيمته (٤٧,٤) مليون دولار .

رابعا - الاستيرادات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (S.I.T.C.)

أ - تشير بيانات الهيكل السلعي للاستيرادات حسب المجموعات الرئيسية للسلع ، الى ان شعبة (مكائن ومعدات النقل) لا تزال تستأثر بالتصنيف الاكبر من الاستيرادات حيث بلغت عام ٢٠٠٣ ما نسبته (٧٣,١٠%) اي ما قيمته (٧٣٥٦,١) مليون دولار مقابل (٧٨,٨٠%) اي ما قيمته (٧٤٧٢,٣) مليون دولار عام ٢٠٠٢ من اجمالي الاستيرادات .

- ب - تليها بعد ذلك شعبة (سلع مصنوعة) التي ارتفعت لتشكّل ما نسبته (١٦,١٠%) اي ما قيمته (١٦٢٠) مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (١٠,٩٤%) اي ما قيمته (١٠٣٧,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٢ من اجمالي الاستيرادات .
- ج - كما تظهر جداول الاستيرادات ان شعبة (المواد الغذائية) قد انخفضت بشكل طفيف عام ٢٠٠٣ لتبلغ ما نسبته (٥,٠٣%) اي ما قيمته (٥٠٦,١) مليون دولار من اجمالي الاستيرادات مقابل (٦,٥٠%) اي ما قيمته (٦١٦,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .
- د - وتظهر الجداول ان شعبة (المواد الكيماوية) قد انخفضت عام ٢٠٠٣ لتصبح (١,٠٣%) اي ما قيمته (١٠٣,٧) مليون دولار من اجمالي الاستيرادات مقابل (١,٦٩%) اي ما قيمته (١٦٠,٣) مليون دولار عام ٢٠٠٢ .
- هـ - بينما تظهر الجداول ان شعبة (مصنوعات متنوعة) قد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً عام ٢٠٠٣ لتشكّل ما نسبته (٢,٩٠%) اي ما قيمته (٢٩١,٨) مليون دولار مقابل (١,١٢%) اي ما قيمته (١٠٦,٢) مليون دولار من اجمالي الاستيرادات لعام ٢٠٠٢ .

الفصل السادس

تطورات العملة العراقية وتنظيم عملية استبدالها بعملة جديدة

,,,

تدل المكتشفات الاثرية والمدونات التاريخية ان حضارة وادي الرافدين كان لها قصب السبق في ابتكار النقود وسكها لاستخدامها في اتمام الصفقات التجارية ، وبراء الذمم ، مما ساعد على انتقال الحضارة البشرية من عصر المقايضة الى عصر النقود ، وقد بدء ذلك منذ فجر الحضارات (الآشورية ، الاكدية ، البابلية ، السومرية) وصولا الى عصر الدولة العباسية ، حيث انشأ الخليفة ابو جعفر المنصور ومن بعده هارون الرشيد دارا لسك النقود ، وطورها ولده المأمون لتحمل شعار الدولة العباسية مزينة بالآيات القرآنية الكريمة ، نظرا لكون العملة تمثل رمزا مهما من رموز السيادة الوطنية .

اما في العصر الحديث فأن النظام النقدي السائد في العراق في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى يعد مشابها الى حد كبير للنظام النقدي المطبق في السلطنة النقدية للدولة العثمانية . لذلك لم تكن وحدته النقدية الاساسية قائمة من الناحية القانونية على قاعدة الذهب فحسب ، بل كانت مصنوعة منه، وكان استعمال الليرة العثمانية الذهبية ، فضلا عن الليرتين الانكليزية والفرنسية تقتصر على المعاملات النقدية الكبيرة ، اما المعاملات النقدية الصغيرة فقد كانت تتم بواسطة المسكوكات الفضية والنحاسية .

شاع استعمال الروبية الهندية بعد الاحتلال البريطاني للبصرة عام ١٩١٤ وبغداد وبقية اجزاء العراق عام ١٩١٨ والتي اصبحت الوحدة النقدية الاساسية للنظام النقدي في العراق ، وقد بقيت الروبية العملة الرسمية في العراق حتى شهر تشرين الاول من عام ١٩٣٢ حيث تم الغاء الصفة القانونية لها بعد هذا التاريخ .

تجدر الإشارة الى ان الحكومة العراقية وتجاوبا مع الشعور القومي لاستكمال السيادة الوطنية بدأت التفكير الجدي لاصدار عملة وطنية عراقية منذ عام ١٩٢٢ ، وقد استمرت هذه المطالبات لسنوات عدة حتى اقترنت بتأييد الحكومة لمقترح وزير العدل بشأن اصدار عملة وطنية عراقية بالرغم من الصعوبات التي كان من ابرزها غياب السلطنة النقدية الوطنية .

ونظرا للمعارضة الشديدة التي لاقاها هذا المشروع - سواء من بريطانيا او من داخل العراق مما عرّض المشروع لعدد من التعديلات وتضمنت هذه التعديلات تشكيل لجنتين هما لجنة للعملة مركزها في بغداد ، ولجنة اخرى لمراقبة العملة ومقرها لندن ، الا ان المشروع بقي معلقا للاختلاف حول الاساس القانوني والنقدي الذي تقوم عليه العملة الجديدة .

تمثل الحدث الاهم في ١٧/أذار/١٩٣٠ باقرار مجلس الوزراء بانشاء لجنة العملة العراقية واصدار القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ الخاص باصدار العملة الوطنية العراقية ، حيث صدرت الاصدارية الاولى في ١/ نيسان/١٩٣٢ والتي كانت فناتها (١٠٠ ، ١٠ ، ٥ ، ١ ، نصف دينار ، ربع دينار) وتلتها اثنتي عشر اصدارية تمت طباعتها كلها في مطابع عالمية متخصصة تحمل المواصفات القياسية العالمية للنقود .

عمد البنك المركزي العراقي بعد احداث ٢ / أب / ١٩٩٠ وما بعده الى طبع الاوراق النقدية العراقية داخل العراق وبإمكانيات دار النهرين للطباعة لتلبية حاجة الاقتصاد الوطني ، كما طرح لاحقا في التداول مطلع عام ٢٠٠٢ اوراق نقدية جديدة للفئات (٢٥٠ ، ١٠٠ ، ٢٥) دينار وفق المواصفات الفنية المتوفرة .

١ - اصدارات العملة العراقية :

الطبعة (الاصدارية الاولى) :

صدرت الطبعة الاولى في الاول من نيسان ١٩٣٢ ، كما ظلت الروبية الهندية في التداول لغاية الاول من تشرين الاول ١٩٣٢ ، حيث تم الغاء الصفة القانونية لها بعد هذا التاريخ ، وكانت فئات هذه الاصدارية (١٠٠ ، ١٠ ، ٥ ، ١ ، نصف دينار ، ربع دينار) وتحمل جميعها صورة الملك فيصل الاول .

الاصدارية الثانية

طبعت هذه الاصدارية بالفئات نفسها بتاريخ ١٩٣٤/١١/١٩ وتحمل صورة الملك غازي .

الاصدارية الثالثة

صدرت الطبعة الثالثة بتاريخ ١٩٤١/٧/٢٦ وتحمل صورة الملك فيصل الثاني في سن الطفولة .

الاصدارية الرابعة

صدرت بتاريخ ١٩٤٢/٧/١٥ بالفئات نفسها وتحمل صورة الملك فيصل الثاني ، كما اعيد طبعتها مزينة بصورة الملك فيصل الثاني في سن الشباب .

الاصدارية الخامسة

صدرت بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٧ وتشمل الفئات (١٠ ، ٥ ، ١ ، نصف وربع دينار) وتحمل صورة الملك فيصل الثاني .

الاصدارية السادسة

تم وضعها في التداول في ١٩٥٣/٣/٢٠ وبنفس فئات الطبعة الخامسة مزينة بصورة الملك فيصل الثاني بسن اكبر مما ظهر في الطبعة الخامسة .

الاصدارية السابعة

صدرت الطبعة السابعة بنفس فئات الطبعة السادسة ووضعت في التداول بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٢ .

الإصدارية الثامنة

صدرت هذه الطبعة استنادا الى قانون العملة العراقية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ وتحمل اسم البنك المركزي العراقي بدلا من المصرف الوطني العراقي .

الإصدارية التاسعة

صدرت بتاريخ ١٩٥٩/٧/١ بالفئات (١٠ ، ٥ ، ١ ، نصف دينار ، ربع دينار) وتحمل شعار الجمهورية العراقية .

الإصدارية العاشرة

صدرت هذه الطبعة في ١٩٦٨/٩/٢٨ بالفئات اعلاه وتحمل خيط الضمان، وللمرة الاولى اصبحت الاوراق النقدية مزينة بصورة تعكس الطابع التاريخي والعمراني والاقتصادي للعراق .

الإصدارية الحادية عشرة

صدرت بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٧ حيث اعاد البنك المركزي العراقي طبع الاوراق النقدية اعلاه بزخارف جديدة وبالصورة المائية .

الإصدارية الثانية عشرة

صدرت هذه الطبعة بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ ، وتضمنت فئة جديدة من الاوراق النقدية هي (الخمسمة وعشرين دينارا) وتحمل في الوجه صورة ثلاثة خيول عربية ، وفي الظهر منظر القصر العباسي في بغداد ، ثم ادخلت عليها لاحقا صورة الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) .

الإصدارية الثالثة عشرة

صدرت الطبعة ما بعد احداث عام ١٩٩٠ وطبعت في دار النهرين للطباعة بالفئات (١٠٠٠٠ ، ٢٥٠ ، ١٠٠ ، ٥٠ ، ٢٥ ، ٥ ، ١ ، نصف وربع دينار) .

الإصدارية الرابعة عشرة

صدرت هذه الطبعة بناءً على قرار سلطة التحالف المؤقتة الصادر في ٨ تموز ٢٠٠٣ ولغرض اصدار عملة عراقية موحدة وذات مواصفات امنية عالية تحد من حالات التزييف والتزوير التي عانى منها المواطن العراقي بوجه عام وموظفي المصارف بوجه خاص ، وقد تم وضع العملة الجديدة في التداول اعتبارا من التاريخ اعلاه ولغاية ١٥/١٥/٢٠٠٤ ولدى كافة مصارف القطر وعلى اساس دينار واحد مطبوع محلي بدينار واحد جديد عدا العملة المطبوعة دوليا (المسماة سويسرية) تم استبدالها بما يعادل ١٥٠ دينار وبعد ذلك تم طبع فئة ٥٠٠ دينار استكمالا للطبعة الرابعة عشرة اي اصبحت سبعة فئات وهي (٥٠٠ ، ٢٥٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ ، ٢٥٠٠٠٠) .

وبالنظر لسحب المسكوكات النقدية القديمة و (الملغاة) واستبدالها بالعملة النقدية الجديدة من الاوراق النقدية .

ظهرت حاجة التداول الملحة الى ضرورة وود مسكوكات نقدية بفئات جديدة ، لذا تم سك مسكوكات نقدية جديدة بفئات ٢٥ ، ٥٠ ، ١٠٠ دينار لتحل محل المسكوكات (الملغاة) وقد تم وضعها في التداول اعتبارا من ٢٠٠٥ / ١٢ / ٢

٢ - استبدال العملة القديمة بعملة جديدة

نظرا لكون الاصدارية الثالثة عشرة (الطبعة المحلية) من العملة العراقية كانت ذات مواصفات فنية بسيطة من حيث نوعية الورق او العلامات المائية او ثبات الالوان ، مما عرضها بسهولة لعمليات التزوير والتزييف والطبع خارج نطاق السلطة النقدية ، وقد فاقم ذلك سرقة معدات الطبع ومستلزماته من دار النهرين للطباعة بعد عمليات تحرير العراق مما اغرق السوق العراقية بالعملات المزيفة وخلق ارباكا في قبول هذه الاوراق من قبل المواطنين ، وساهم في تعدد اسعار الصرف للدينار العراقي حسب الفئة النقدية المستخدمة لهذا الغرض ، فضلا عن استخدام اكثر من عملة محلية واحدة للتعامل في مناطق العراق المختلفة ، حيث استخدم سكان المنطقة الشمالية الدينار العراقي الطبعة الدولية اضافة الى الدولار في انجاز معاملاتهم وشراء احتياجاتهم اليومية ، وشاع استخدام العملة المحلية والدولار في مناطق العراق الاخرى . ولمعالجة ذلك قامت سلطة التحالف المؤقتة بالتشاور والتنسيق مع الخبراء العراقيين باصدار الطبعة الرابعة عشر للعملة العراقية بناء على قرارها الصادر في ٢٠٠٣/٧/٨ بهدف جعل العملة المتداولة في العراق عملة واحدة ، ذات نوعية افضل ومقاومة للتلف ومحمية بشكل افضل من التزوير والتزييف وتم طبع العملة الجديدة في شركة ديالرو البريطانية وفق المواصفات العالمية المقبولة لتكون هذه الاصدارية العملة الوطنية الموحدة للعراق كله ، وقد صدرت هذه العملة بستة فئات هي (٥٠ ، ٢٥٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ ، ٢٥٠٠٠) دينار وحدد سقف زمني للاستبدال امده ثلاثة اشهر اعتبارا من ٢٠٠٣/١٠/١٥ ولغاية ٢٠٠٤/١/١٥ وستقوم المصارف العراقية وفروعها كافة باستبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة من خلال استبدال الدينار القديم الطبعة السويسرية (المستعمل في بعض محافظات المنطقة الشمالية) بما يساوي ١٥٠ دينارا جديدا ، في حين سيتم استبدال الدينار العادي المطبوع محليا بدينار جديد واحد .

كما قام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة باعداد تعليمات لتنظيم عملية استبدال العملة ، تم ابلاغها للمصارف المجازة كافة لتعميمها على فروعها العاملة في القطر ، وقد تضمنت هذه التعليمات القواعد والاجراءات التنظيمية لعملية الاستبدال ومنها الاستثمارات الخاصة لاستلام العملة الجديدة من قبل المصارف مسجلا فيها عدد الصناديق المستلمة ومحتوياتها حسب فئات العملة . كما قام البنك المركزي بتسجيل الارصدة المصرفية العراقية كقيد مدين في البنك بالنسبة للاوراق النقدية المحولة في اللحظة التي تصبح فيها هذه الاوراق نقودا قانونية وبأمر صادر من البنك المركزي العراقي .

ولضمان استمرارية استبدال الاوراق النقدية ، سمح للمصارف التجارية التي تستخدم فروعها كمواقع استبدال بالسحب على المكشوف بدون فائدة من البنك المركزي ، استنادا الى تقدير او اجتهاد السيد المحافظ والى الحد الذي يستند فيه هذه السحب بعملية استبدال العملة وحدها .

كما قام البنك المركزي العراقي بالتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة لتجهيز المصارف بمكائن عد العملة وهواتف خلوية ، ومولدات كهربائية ، وحاسبات كبيرة ومراوح لغرض توفير الجو الملائم لتسهيل ونجاح عملية الاستبدال . وقام البنك بادخال كافة استثمارات استبدال العملة في الحاسبة الإلكترونية وفق نظام (اكسل) ، لغرض متابعة اجراءات الاستبدال وتطور نسب العملة المستبدلة والتوصل الى الارقام الاحصائية الخاصة بهذه العملية . وقد انجزت في الموعد المحدد لها في ٢٠٠٤/١/١٥ .

وتجدر الاشارة الى ان عملية الاستبدال كانت تجري بشكل جيد في (٢٤٠) موقعاً مصرفياً خصصت لهذا الغرض ، اشرف عليها البنك المركزي العراقي وقامت كوادره بزيارتها بمعدل ثلاث مرات طيلة الفترة الماضية ، ويعود ذلك الى الجهود الكبيرة المبذولة من قبل كوادر البنك المركزي لانجاح العملية في مختلف محافظات القطر . حيث تم استبدال كامل مبلغ العملة واتلاف العملة القديمة من خلال حرقها او بتغطيسها بالمحلول الاحمر ، او دفن العملة المبللة التي لا يمكن حرقها في اماكن امينة ، او ابطالها ، او تمزيق جزء من العملة لضمان منع تداولها .

ان الثقة بالعملة العراقية في تزايد مستمر حيث اخذ الدينار العراقي وظيفته كمخزون للقيمة ، كما اخذ سعر صرف الدينار العراقي بالتحسن التدريجي من (٢٠٠٠) دينار لكل دولار الى معدل يتراوح ما بين (١٦٠٠ - ١٧٠٠) دينار لكل دولار ، ولازال التحسن مستمرا ليصل الى حوالي (١٤٦٠) دينار لكل دولار .

كان من النتائج الايجابية لعملية استبدال العملة العراقية السابقة بعملة عراقية جديدة ما يلي :-

- ١ - زيادة ثقة المواطنين بهذه العملة واعتمادها كمخزون للقيمة ، نظرا لكون هذه العملة ذات مواصفات امنية عالية ، ومقاومة للتلف ، وتطاهي في مواصفاتها العملات الاجنبية الاخرى ، وتمت طباعتها لدى دار السك البريطانية دي لاور التي تقوم بطبع العديد من عملات الدول المختلفة .
- ٢ - ساهمت العملة الاجنبية الى جانب مزاد العملة الاجنبية المقام في هذا البنك في تحسن سعر صرف الدينار العراقي من (٢٠٠٠) دينار لكل دولار الى (١٤٦٠) دينار لكل دولار اي بنسبة تحسن بحدود (٢٧%) عن السعر السائد قبل المزاد .
- ٣ - توحيد العملة المتداولة في كافة ارجاء العراق بدلا من استخدام عدة عملات كالعملة القديمة او الدولار .
- ٤ - تقليل حالات تزوير وتزييف وسرعة تلف العملة ، نظرا للمواصفات الجيدة بالعملة الجديدة وكونها محمية من التلف مما ساهم في تخفيض تكاليف عمليات استبدال العملة التالفة المستلمة من المصارف والمواطنين التي كان يعاني منها البنك المركزي العراقي .

الفصل السابع التشريعات

.....

١ - استقلالية البنك المركزي العراقي

من العوامل المهمة التي تؤثر في اداء البنوك المركزية لوظائفها وكذلك في تحقيق اهدافها هي مدى الصلاحيات التي تمتلكها تلك البنوك وكذلك عدم التداخل في المهام والمسؤوليات اذ تمتلك البنوك المركزية خصوصية في ممارسة نشاطها له اثار كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عموماً .
وفي ضوء قانون البنك المركزي العراقي (CBI) الجديد ، يمكن بيان اهم مؤشرات الاستقلالية : التي وردت في بنود وفقرات هذا القانون ..

- ١ - ففي الفقرة (٢) من المادة الثانية يتم التأكيد على : ((سعياً لتحقيق اهداف البنك المركزي العراقي ولانجاز مهامه، يكون البنك المركزي العراقي مستقلاً ومسؤولاً كما ينص عليه هذا القانون باستثناء ما يحدد خلافاً لهذا القانون ولن يتلقى البنك المركزي العراقي تعليمات من أي كيان او شخص اخر او مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية .
وسيتم احترام استقلالية البنك المركزي العراقي ولا يمكن لاي شخص التأثير وبصورة غير سليمة على أي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي خلال اداء واجباته في البنك المركزي او التدخل في أنشطة البنك المركزي العراقي)) .
- ٢ - من بين المؤشرات الاخرى التي توضح استقلالية البنك المركزي هي الاهداف التي يسعى الى تحقيقها (التركيز على اهداف معينة) ، تتمحور حولها السياسة النقدية للبنك المركزي ، .. وضمن هذا القانون فإن المادة (٣) تنص على : " يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي هو السعي لتحقيق والحفاظ على استقرار السعر المحلي وتعزيز والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي يستند الى السوق .. "
- ٣ - ان عملية اقالة او تنحية رئيس او اعضاء مجلس ادارة البنك المركزي العراقي عن وظائفهم ، تكون مقيدة بسلطة التعيين فقط ، وفي ظل شروط معينة ، حيث ان الفقرة (٢) من المادة (١٤) من القانون المذكور تؤكد على : " يتم تنحية المحافظ ، نائب المحافظ واي عضو آخر في المجلس من وظيفته عن طريق سلطة التعيين فقط و اذا كان الشخص قد ادين من قبل محكمة جنائية . بجريمة وحكم عليه بالسجن، او تم إعلان إفلاسه .. ، او لعدم نزاهته في الامور المالية ... ، او لعدم كفاءته .. او لمخالفته قوانين البنك المركزي .. او كان يعاني من خلل عقلي او بدني . "
- ٤ - من المؤشرات المهمة ايضا في استقلالية البنك المركزي ، هي علاقة البنك المركزي بالحكومة ، وخاصة فيما يتعلق بتمويل الحكومة ...

والمادة (٢٦) من قانون البنك المركزي العراقي الجديد ، وفي الفقرة (١) منها يتم التأكيد على : " لا يجوز للبنك المركزي العراقي منح ائتمانات مباشرة او غير مباشرة للحكومة او أي مؤسسة عامة او كيان حكومي عدا ما قد يقوم به البنك المركزي العراقي بتوفير دعم للسيولة وفق المادة (٣١) الى المصارف التجارية العائدة للحكومة والخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي ، شرط ان يتم منح مثل هذه المساعدة بنفس المواد والشروط المعمول بها عند منحها للمصارف التجارية العائدة للقطاع الخاص "

٥ - ان بنكا مركزيا يتمتع بالاستقلال بالتأكد يتطلب ابراء قانونيا للعملة التي يتم اصدارها من قبل هذا البنك .

وفي هذا المجال فان الفقرتين (٢١ و٢) من المادة (٣٢) من قانون البنك المركزي العراقي ، تؤكدان على : ((يقتصر الحق في اصدار الاوراق النقدية والمسكوكات المنوي تداولها في العراق على البنك المركزي العراقي حصراً ...))، و ((سيكون فقط للأوراق النقدية والمسكوكات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والتي لم يتم سحبها من التداول قوة ابراء قانوني في العراق)) .

٦ - ان البنك المركزي العراقي هو المسؤول الوحيد عن اللوائح والتسجيل ومنح التراخيص والإشراف على أنظمة المدفوعات المدارة من قبل اطراف اخرى غير البنك المركزي العراقي . المادة (٣٩) . حيث يعمل هذا على حصر وتحديد المسؤوليات وعدم التداخل في المهام والمسؤوليات وهذا يعزز استقلالية البنك المركزي .

٧ - ومن اجل تعزيز اشراف ورقابة البنك المركزي والمساهمة في الاسراع في تحقيق اهدافه الاساسية والمتمثلة في تحقيق الاستقرار السعري فان الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي تساهم في هذا الامر .

والمادة (٤٠) من قانون البنك المركزي العراقي الجديد ، تنص على ((للبنك المركزي العراقي الصلاحية المطلقة في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمنح ترخيص وتنظيم وممارسة الرقابة على المصارف وفروعهم وفق ما نص عليه هذا القانون وقانون المصارف ، ويشمل ذلك الصلاحية باجراء رقابة خارجية واجراء تدقيقات على التراخيص الممنوحة للمصارف وفروعهم بالنمو والتوقيت الذي يختاره البنك المركزي العراقي ... ، ولا تعتبر الاجراءات الصادرة عن أي كيان حكومي آخر عدا البنك المركزي العراقي المتعلق بتنظيم نشاطات الاقراض والائتمان للمصارف ذات سلطة قانونية)) .

٨ - من المسائل المهمة ضمن استقلالية البنوك المركزية هي موضوع الشفافية (Transparency) أي الوضوح في نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط البنك المركزي ، والمادة (٤٥) من قانون البنك المركزي العراقي تؤكد على انه ((يتعين على البنك المركزي العراقي وبالسرية الممكنة بعد نهاية كل شهر اعداد ونشر في الجريدة الرسمية وفي مواقع الانترنت الرسمية الميزانية العمومية موضحا فيها وضع البنك المركزي في نهاية آخر يوم عمل في الشهر)) .

كذلك فان الوضع المالي للبنك يكون خاضعا للتدقيق الخارجي ، فالمادة (٤٨) .
الفقرة ١ تنص على انه : ((يتعين تدقيق الكشوفات المالية للبنك المركزي العراقي بما
يتفق مع المعايير الاولية الخاصة بالتدقيق على الاقل مرة واحدة في السنة عن طريق
مؤسسة التدقيق الخارجي ذات سمعة حسنة وذات تجربة معتمدة في تدقيق البنوك
المركزية والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية)) .

٩ - من العناصر الاخرى التي تساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي هو انشاء
(تأسيس)، محكمة الخدمات المالية ، فحسب المادة (٦٣) من قانون البنك المركزي
العراقي ، ((ستنشأ محكمة قضائية تعرف بمحكمة الخدمات المالية التي سيكون لها
سلطة قضائية للنظر في القرارات والوامر الصادرة عن البنك المركزي العراقي))
ويكون وزير العدل مسؤولا عن ادارة المحكمة والاشراف على تنظيمها (المادة ٦٥) .
١٠ - ان حصانة البنك المركزي العراقي هي ايضا من العوامل التي تعمل على زيادة فاعلية
اجراءته ومن ثم تعزيز وترسيخ الاستقلالية ، والمادة (٧٢) من القانون المذكور تنص
على انه : ((لايتعين اصدار حكم بحجز او تنفيذ حكم ضد البنك المركزي العراقي او
ممتلكاته ، بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة (SDR) والعملة والائتمانات ، الودائع
او الاوراق المالية واي ارباح اخرى قبل اصدار حكم نهائي في أي اجراء قانوني تم
عرضه امام المحكمة القضائية او محكمة في العراق)) .

٢ - البنك المركزي العراقي (CBI) وقانون المصارف الجديد

من المعروف ان الركيزة الاساسية للنظام المصرفي (Banking System)
السليم هي مدى الثقة (Confidence) التي يكتسبها هذا النظام في ممارسة مهامه .
وضمن هذا الاطار صدر قانون المصارف الجديد ليكون القاعدة التي تستند عليها
المؤسسات المصرفية ومن ثم تعزيز الثقة بها ، وتحقيق الاهداف التنظيمية لهذا القانون
يرتبط بالمهام التي يؤديها البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية العليا، ويمكن توضيح
هذا الارتباط من خلال بنود ومواد قانون المصارف الجديد .

فالمادة الثالثة من القانون وفي العديد من فقراتها تحضر ممارسة الاعمال
المصرفية دون الحصول على موافقة البنك المركزي ، حيث تنص المادة المذكورة :
((لا يحق لأي شخص في العراق ممارسة الاعمال المصرفية دون الحصول على
ترخيص او تصريح صادر عن البنك المركزي العراقي ...)) باستثناء حالات يحددها
البنك المركزي كذلك تحدد (المادة السادسة) حصر منح الاجازات لفروع مصرفية
اجنبية تفتح في العراق في البنك المركزي العراقي .

كذلك فانه لا يجوز لاي مصرف فتح مكاتب تمثيل في العراق او في الخارج
الابموافقة البنك المركزي العراقي ، كما تؤكد على ذلك المادة التاسعة، كما لايجوز لاي
مصرف ان ينهي عملياته دون موافقة مسبقة من قبل البنك المركزي العراقي .
ومن اجل تعزيز الشفافية (transparency) في ممارسة العمل المصرفي فان
البنك المركزي العراقي يقوم باعداد والاحتفاظ بسجل مركزي للمصارف لاغراض
المعاينة من قبل الجمهور، وهو ما تحدده المادة العاشرة من القانون.

كما حددت المادة الثالثة عشر من قانون المصارف الجديد ، عملية الغاء التراخيص او اجازات ممارسة الاعمال المصرفية بالبنك المركزي العراقي ومن خلال قرار يستند الى قيام المصارف بمخالفة القوانين والاعراف والشروط التي يحددها البنك المركزي العراقي.

وفيما يتعلق برأس المال والشروط المتعلقة به ، فان الفقرة ٣ ، المادة السادسة عشر تنص على : (يحدد البنك المركزي العراقي بموجب انظمة ومبادئ تكوين وحياسة الحد الادنى لرأس المال المدفوع لأي مصرف) .

اما المتطلبات التحوطية ، فتحددها المادة التاسعة والعشرين ، الفقرة ٣ ، حيث تنص على : ((يحدد البنك المركزي العراقي المتطلبات التحوطية وكذلك الاجراءات الموحدة وطرق الاحتساب الواجب اتباعها من قبل المصارف ويحدد البنك المركزي العراقي المتطلبات المنصوص عليها استجابة للظروف الاستثنائية المتعلقة بسعر الفائدة والاستحقاق والشروط الاخرى المنطبقة على أي نوع او شكل التمويل المقدم او المستلم (بما فيها الودائع) او المنطبق على المطلوبات الطارئة .

وفيما يتعلق بمقدار الانكشافات بالعملات الاجنبية فان البنك المركزي العراقي ومن خلال اصدار انظمة يحدد بها الحد الاقصى للانكشافات بالعملات الاجنبية او بأي عملة او عملات محددة وهو ما تنص عليه المادة الثانية والثلاثون .

وتحدد المادة الثالثة والثلاثون من القانون المذكور القيود المفروضة على استثمارات المصارف في الاسهم او السندات وامتلاك عقارات غير ضرورية او المساهمة في مصارف اخرى ، الا وفق الشروط والموافقات التي يحددها البنك المركزي العراقي .

اما فيما يتعلق بطبيعة المعاملات المصرفية المشكوك فيها، فانه على المصرف وكوادره في حالة وجود معاملات غير قانونية اخطار البنك المركزي العراقي بوجود مثل هذه المعاملات، كما تنص على ذلك المادة الخامسة والثلاثون .

وتحدد الفقرة (٢) من نفس المادة ان انشاء المصرف لأي معلومات بحسن نية بموجب هذه المادة لا يعتبر خرق للسرية المصرفية (Banking Secrecy) ولا تتحمل المصارف أية مسؤولية تجاه ذلك، ولكن مع ما تقدم فانه يكون محظورا اعطاء أي بيانات حول حسابات العملاء وودائعهم واماناتهم وخزائنها ، الا من خلال موافقة خطية من العميل، ويشمل هذا الحظر مسؤولو البنك المركزي العراقي وموظفوه ومراجعو الحسابات فيه الذين يطلعون على المعلومات والبيانات بطريق مباشر او غير مباشر بحكم مهنتهم او مركزهم او عملهم، باستثناء الحالات التي يتطلب فيها الامر انشاء بعض المعلومات ، وكما يحدد ذلك الباب الثامن من القانون المذكور .

وفيما يتعلق بالحسابات والكشوفات المالية، فأنه على المصارف ان تقوم بالابلاغ الدوري ومن خلال تزويد البنك المركزي العراقي بالكشوفات حول الموجودات والمطلوبات والمعلومات والإحصاءات عن مختلف الحسابات والنشاطات المصرفية، واي بيانات او معلومات يطلبها البنك المركزي العراقي ، وهذا ما تحدده المادة الحادية والاربعين من قانون المصارف الجديد .

اما مراجعة الحسابات، فانه يتطلب من كل مصرف ان يعين مراجعا مستقلا خارجيا للحسابات ومن ذوي المؤهلات والخبرة في مراجعة حسابات المصارف، ويكون هذا التعيين مرتبطا بموافقة البنك المركزي العراقي .
وتحدد المادة الثالثة والخمسين طبيعة الرقابة والتفتيش على المصارف من خلال قيام البنك المركزي العراقي بمراقبة المصارف وعلى أسس موحدة، وكذلك القيام بالتفتيش الموقعي لهذه المصارف .

اما الاجراءات التصحيحية الفورية والعقوبات فتحددها المادة السادسة والخمسين من القانون، وفي فقرتها الاولى التي تنص على : ((يجوز للبنك المركزي العراقي ان يتخذ أي اجراء او يفرض أي عقوبة ادارية ... في الحالات التي يتضح فيها بأن المصرف او مسؤول اداري في مصرف او أي شخص آخر... قام بخرق احكام هذا القانون اوامر صادر عن البنك المركزي العراقي... وقام بادارة عمليات مصرفية غير سليمة وامينة)) .

ويحدد الباب الحادي عشر بمواده المتعددة الأسس والنتائج التي تترتب على قيام البنك المركزي العراقي بتعيين الوصاية على المصارف عندما تنتهك او تخل التعليمات والتشريعات والاعمال المصرفية .

ويتضمن الباب الخامس عشر بفقراته ومواده المتعددة قضايا الافلاس (Bankruptcy) التي تتعرض لها المصارف عندما لا توفي بالتزاماتها المالية، والمشاورات التي تتم بين محكمة الخدمات المالية والبنك المركزي العراقي .
وتجدر الاشارة الى انه وحسب المادة (١٠٥) فان التعليمات والاورامر والقرارات النهائية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لا تخضع بموجب هذا القانون لاعادة النظر في هيئة قضائية الا في الحالات التي ينص عليها هذا القانون .

٣ - سوق العراق للاوراق المالية : Iraq Stock Exchange

ضمن اطار تغيير هيكله الاقتصاد العراقي والاتجاه نحو اقتصاد السوق صدر الامر المرقم (٧٤) لعام ٢٠٠٤ القانون المؤقت لاسواق الاوراق المالية الذي يعمل على تنظيم وتسهيل التعاملات بالسندات في العراق .

فقد حدد القسم الثاني من القانون المذكور النظام والاهداف للسوق حيث جاء في هذا القسم ما نصه ((تقوم سوق بغداد للاوراق المالية بالتوقف عن عملياتها ويتم استحداث سوق اوراق مالية جديدة بموجب هذا القانون باسم سوق العراق للاوراق المالية)) ، ويكون لهذه السوق كيان قانوني ذات استقلال مالي واداري .

وتهدف سوق الاوراق المالية الى تعزيز مصالح المستثمرين في الاسواق الكفوءة والشفافة والصادقة ، وكذلك الى تنظيم وتسهيل التعامل العادل الكفاء والمنظم في السندات ، وايضا جمع وتحليل ونشر احصائيات ومعلومات ضرورية لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا القانون، وانشاء ودعم الاتصالات مع اسواق الاوراق المالية في

الاسواق العربية والعالمية والمفيدة في تنمية اسواق الاوراق المالية وغيرها من الاسواق المجازة .

ويحدد القسم الثالث من القانون التعاملات في اسواق الاوراق المالية ، حيث لا تتم اية تعاملات في السندات في اسواق الاوراق المالية ما لم يكن صنف السندات مقبولاً للتعامل التجاري في اسواق الاوراق المالية ويتم التعاطي مع التعاملات وفقاً لقواعد اسواق الاوراق المالية .

وتكون هنالك سلطة سوق الاوراق المالية لابطال أي تعامل في السندات في السوق مخالفاً لهذا القانون او قواعد الهيئة العراقية المؤقتة للسندات وسوق الاوراق المالية ((Interim Iraq Securities and Exchange Commission)) ولسوق الاوراق المالية الحق في رفض سندات أي شركة عراقية من التعامل في السوق عندما لا يفي المصدر بالالتزام بقواعد السوق او قانون الاوراق المالية .

اما القسم الرابع من القانون المذكور فيحدد الهيئة العامة للسوق ، حيث تتألف من وسطاء مخولين للاشتراك في تعاملات السندات في سوق الاوراق المالية . اما اهم الوسطاء المخولين بالعمل في سوق الاوراق المالية كما يحددها القسم الخامس فهم يتمثلون في المصارف المخولة بموجب قانون المصارف ، والشركات التي أنشأت وفقاً لقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل او قوانينه اللاحقة وتعديلات وتكون متخصصة في النشاطات المتعلقة بتداول السندات او ادارة الاستثمارات او عمل استثمارات استثمارية .

وعلى الوسيط ان يتبنى عملية التعامل ويقوم بها تحت اسم تجاري ، فضلاً عن عدم السماح للوسيط بالاشتراك في تعاملات السندات في سوق الاوراق ما لم يفي بالشروط المحددة .

ويحدد القسم السادس ، مجلس الادارة الذي يدير السوق خلال مدة سريان هذا القانون الى ان يعلن عن قانون الاوراق المالية الدائم حيث يتم انتخاب الاعضاء من قبل الهيئة العامة وفقاً لقواعد سوق الاوراق المالية .

ويتولى مجلس الادارة مهام رسم السياسة العامة والاطار التنظيمي للسوق ، وتنفيذ القواعد المالية والادارية والحسابية الضرورية لتنظيم عمليات السوق .

اما مصادر تمويل سوق الاوراق المالية ، كما يحددها القسم السابع من القانون المذكور ، فهي تتكون من رسوم تدفع من قبل الشركات وذلك عن تقديم اوراقها للتعامل التجاري والتداول المستمر في السوق ، ومن رسوم تدفع من قبل اعضاء السوق تخص اجازة الاعضاء وموظفيهم ووكلائهم ، ومن عمولات او رسوم مبنية على حجم التداول التجاري الذي يتم في السوق ومن الغرامات التي تفرض على المخالفين لقواعد العمل ، من الربح الناتج من عملية بيع البيانات والاحصائيات والمطبوعات المتعلقة بالتعاملات التي تجري في السوق ، والهبات القروض التي يحصل عليها السوق ومن الربح الناتج من استثمار الموارد المالية للسوق .

ويحدد القسم الثامن عمليات السوق والاشراف ، حيث ينص على انه ((لا يجوز للحكومة العراقية ان تكون لها مصلحة ملكية او أي ربح او موجودات في السوق ، على ان لا يوجد شيء يحويه هذا القانون يمنع كيان معنوي مملوك بشكل كامل او جزئي من الحكومة العراقية من ان يكون عضواً في السوق او في مركز الايداع او مشاركاً في الهيئة العامة)) .

ويشير القسم التاسع الى استحداث مركز الايداع الاوراق المالية ، يعرف بمركز الايداع العراقي **Iraq Depository** ويكون جزءا من سوق العراق للاوراق المالية ، ويهدف المركز الى تعزيز كفاءة التسوية السليمة المتعلقة بالتعامل بالاوراق المالية وفقا لشروط تلك التعاملات ، وتعزيز الوصول الحر او الغير متحيز لخدمات المقاصة والتسوية .

اما القسم العاشر فيحدد حاملوا السندات الاصليين ومعاملات السيطرة ، حيث تعني الاشخاص المتحالفين لاغراض هذا القسم ، شخصان او اكثر يعملون سوية لغرض حمل او ممارسة سيطرة عملية على شؤون الشركة .

ويعتبر غير قانونيا أي شخص او اشخاص متحالفين اذا ما حصلوا او حاولوا الحصول على نسبة اكثر من ٣٠% من الاسهم لاية شركة مساهمة للاوراق المالية ما لم يقيم ذلك الشخص او الاشخاص الطبيعيين او المعنويين ، تعريف انفسهم وكشف ما بحيازتهم الى السوق والهيئة فيما يخص تلك المعاملات .

ويحدد القسم الحادي عشر الامور الانضباطية لنشاط السوق ، حيث يكون لسوق الاوراق المالية لجنة ادارة الاعمال وبموجب القوانين الداخلية للسوق تقيم علاقات مع وسطاء الشركات والذين يحملون سندات مصرح بها للتعامل التجاري في السوق فيما يتعلق بالإخلال بهذا القانون وتطبيق القوانين او التعليمات الخاصة بالسوق او الهيئة على نشاطات الوسطاء في سوق الاوراق المالية .

ويتضمن القسم الثاني عشر ، استحداث الهيئة العراقية المؤقتة للسندات (**Interim Iraq Securities Commission**) ، حيث تكون الهيئة مسؤولة وتقدم تقريرا سنويا عن نشاطاتها الى الفرع التنفيذي لحكومة العراق خلال تسعين يوما من انتهاء السنة الخاصة بالهيئة وتكون سجلاتها او وثائقها وحساباتها خاضعة للتفتيش وتكون المالية خاضعة للمراجعة بنفس الاسلوب المتبع للوكالات والدوائر الاخرى في حكومة العراق .

وان اية معلومات غير معلنة تكون في متناول او معرفة المدراء والموظفين العاملين في الهيئة هي سرية وان أي انشاء غير مسموح لمثل هذه المعلومات قد يعرض صاحبه للعقوبة من قبل الهيئة استنادا الى القوانين او التعليمات الاخرى .

وتكون الهيئة العراقية المؤقتة للسندات مخولة بمراجعة الاجراءات ، والطلب من سوق الاوراق المالية والايداع والوسطاء والمخولين ان يشتركوا في معاملات السندات المالية ، ومراقبة العمليات التجارية في السوق ، واصدار قوانين لغرض الكشف عن المعلومات والتقارير التي يتطلب نشرها للجمهور والمتوفرة لدى الشركات المعروضة سندات لها للاكتتاب او التوزيع او التبادل بها في سوق الاوراق المالية ، واصدار القوانين التي تتعلق بنشاطات ادارة الاستثمارات والقوانين التي تتعلق بالكشف عن الممتلكات الرئاسية .

ويحدد القسمان الرابع عشر والخامس عشر ، قضايا التحكم العقوبات التي تنشأ بين الاعضاء وبين الاعضاء وزبائنهم الذين يقبلون بالتحكم وكذلك فرض الغرامات المادية والعقوبات القضائية على الاشخاص الذين يتعمدون الاخلال بشروط هذا القانون .

٤ - قانون الاستثمار الاجنبي

من اجل تحسين ظروف المعيشة لجميع العراقيين وتحسين مهاراتهم التقنية والفرص المتاحة لهم ، وكذلك مكافحة البطالة في العراق وما يرافقها من اثار تضر بالسلامة العامة ، هذا ما جاء في الاسباب الموجبة الى اصدار الامر المرقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ الخاص بالاستثمار الاجنبي في العراق الذي يحل محل جميع قوانين الاستثمار الاجنبي المعمول به حاليا في العراق والذي اشتمل على (١٦) قسما .

اشارت الاقسام (٧-٤) الى كيفية معاملة المستثمر الاجنبي الذي يحق له الاستثمار في العراق حيث لا تفرض القيود على حجم الاستثمار الاجنبي في الكيانات التجارية المستحدثة او القائمة في العراق ، كما يجوز له ان يفتح في العراق مكاتب للتبادل والتمثيل التجاري ، وكذلك يجوز للمستثمرين الاجانب استثمار الاموال في جميع القطاعات الاقتصادية ، بينما لا يجوز لهم بشكل مباشر او غير مباشر امتلاك أي من موارد البلاد الطبيعية ولا ينطبق ذلك على البنوك وشركات التأمين ، كما يحظر عليهم ممارسة البيع بالمفرق ما لم يودع مبلغ (١٠٠٠٠٠٠) دولار (مئة الف دولار امريكي) في بنك عراقي مرخص موجود في العراق ، كما وردت في القسم (٧) بعض الصلاحيات للمستثمر الاجنبي منها :

- امتلاك امواله المستثمرة واستعمالها والتصرف فيها .
- ادارة الكيان التجاري او الاشتراك في ادارته .
- نقل حقوقه وواجباته وتحويلها الى اشخاص بموجب القانون ووفقا له .
- تحويل الموارد المالية المتعلقة باستثماره الاجنبي الى الخارج بدون تأخير بما فيها الاسهم او الارباح وحصص الارباح وعائدات الاستثمار والعوائد المستحقة اضافة الى التحويلات الاخرى التي توافق عليها وزارة التجارة .

اضافة لما تقدم فانه يحق للمستثمر الاجنبي ممارسة أي صلاحية اخرى يجيزها له القانون .

اما القسم (٨) فقد اشتمل على كيفية استخدام الاملاك العقارية اذ نصت الفقرة (١) من هذا القسم بانه لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف للمستثمر الاجنبي او لكيان تجاري اجنبي له مصلحة استثمارية في العراق ممارسة حق التصرف في الاملاك العقارية او حقوق الانتفاع بها ما لم يسمح القانون بخلافه .

اما الاقسام (٩-١٦) فقد تطرقت الى التأمين حيث يسمح للمستثمر الاجنبي الحصول على تأمين من أي شركة تأمين اجنبية او عراقية . اما تسوية الخلافات فقد اشار اليها القسم (١٠) اذ تتم التسوية للخلافات المتعلقة بالاستثمار في العراق والتي تنشأ بين مستثمر اجنبي وآخر عراقي او بين مستثمر اجنبي وشخص عراقي عادي او معنوي وفقا لإحكام تسوية الخلافات الواردة في أي من الاتفاقات المكتوبة ذات العلاقة التي تنظم العلاقة بين الطرفين ،

وما يتعلق بحل الكيانات فقد اشارت الفقرة (٢) من القسم (١١) بانه لدى انتهاء العمليات وحل الكيان التجاري المنطوي على استثمار اجنبي يكون ذلك متماشيا مع نص القسم (٧) من هذا الامر، اذ يحق للمستثمر الاجنبي تحويل الارباح الناتجة عن بيع الكيان التجاري او تصفيته ويجوز لهذا المستثمر تحويل تلك الارباح الى ايه جهة اجنبية اما بخصوص المعاملات الضريبية فقد جاء في القسم (١٢) بانه يجوز للمدير الاداري ان يصدر اوامر اخرى بحصول تلك المعاملات للدخل الناتج عن الاستثمار الاجنبي الذي يعاد استثماره في كيان تجاري في العراق . اما معاملات المستثمرين والاتفاقات الدولية والتهرب الذي ينص على ان الاخلال باحكام القسمين ٦(٣) و ٨(١) من هذا الامر اساسا لتعليق او الغاء حقوق المستثمر الاجنبي ، فقد تناولتها بقية الاقسام من هذا القانون .

جدول رقم (1)
المعدلات الشهرية لأسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي
للفترة (2002 – 2003)

دينار عراقي / دولار امريكي 2003	دينار عراقي /دولار امريكي 2002	الشهر
2219	1975	كانون الثاني
2354	1953	شباط
2541	1955	آذار
—	1936	نيسان
1442	1881	مايس
1459	1733	حزيران
1558	1854	تموز
1755	1946	أب
2185	1991	أيلول
2010	2016	تشرين الأول
1998	2026	تشرين الثاني
1772	2214	كانون الاول
1936	1957	المعدل السنوي

جدول رقم (2)

معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في
السوق الموازية
وأسعار المزاد للفصل الأول من عام 2004

أشهر	أسعار السوق	أسعار المزاد
	دينار / دولار	دينار / دولار
كانون الثاني	1467	1487
شباط	1409	1413
آذار	1423	1418
معدل الفصل الأول	1433	1439

جدول رقم (3)

أسعار الفائدة المدفوعة والمستوفاة من قبل المصارف
التجارية والاستثمارية للفترة (1998 - 2003)

2003	2001 - 2002	2000 -1998	
إلغاء هامش المرونة السلبي	بإضافة هامش مرونة $\pm 3\%$	بإضافة هامش مرونة $\pm 3\%$	
			أسعار الفائدة المدفوعة
7%	10%	10%	- ودائع التوفير
			- الودائع الثابتة
8%	11%	11%	لمدة ستة اشهر
9%	12%	12%	لمدة سنة
10%	13%	15%	لمدة سنتين
			ب- أسعار الفائدة المستوفاة
14%	18%	20%	- الائتمان قصير الأجل
15%	21%	23%	-الائتمان متوسط الأجل
16%	23%	25%	-الائتمان طويل الأجل

جدول رقم (4)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك حسب المجموعات
لعامي 2002 و 2003 (100 = 1993)

%	2003	2002		
16 5	4179	3588		1
13 1-	1517	1746		2
4 4	3250	3113		3
1 5	3297	3248	()	4
428 1	49011	9279		5
23 1	6286	5105		6
1 5 -	24729	25095		7
12 5	5554	4938		8
41 7	20234	14281		9
33 5	6943	5197		

جدول رقم (5)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق
لعامي 2002 و 2003
100 = 1993

%	2003	2002	
23 5	5951 1	4818	
17 4	5956	5075	
		5536	
		5496	
		5194	
		4915	
20 5	5971 1(*)	4955	
31 6	6579 2	5000	
42 2	7362 6	5179	
47 7	7742 9	5243	
45	7905 4	5450	
46 9	8079 2	5499	
33 6	6943 5	5197	

* تشمل بغداد فقط 0

جدول رقم (6)
الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للربع الاول من عام 2004
Consumer Prices Index Number in Iraq (1993 = 100)

الرقم القياسي General Index No.	الايجار Rent	سلع وخدمات متنوعة Commodities & services	الخدمات الطبية والادوية Medical services & Medicine	النقل والمواصلات Communication & Transportation	الوقود والاضاءة Fuel & light	السلع المنزلية Furniture	الاقمشة والملابس والاحذية Fabrics & Clothes	الدخان والكحول Drink & Cigarettes	المواد الغذائية Food stuffs	End of Period
100.0	11.5	0.5	1.5	4.9	2.1	3.1	9.7	3.5	63.2	Weights
8599.7	26894.8	6175.7	33469.4	6306.3	35240.9	3243.2	3365.1	1211.8	5467.5	2004 Jan.
7615.1	22003.5	6033.4	33990.9	6140.2	29223.7	3139.5	3211.0	1195.0	5030.9	Feb.
8316.7	29340.4	6913.9	35558.1	6378.2	24284.5	3165.5	3158.1	1153.6	4916.6	March

جدول رقم (7)
عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه
للفترة 2002 و 2003 والرابع الأول من عام 2004
(مليار دينار)

التفاصيل / السنة	2003	2002	الفصل الأول من عام 2004
1- <u>عرض النقد (M1)</u>	<u>5773ر6</u>	<u>3013ر6</u>	<u>6749ر5</u>
- صافي العملة في التداول - الودائع الجارية	4629ر8 1143ر8	2563ر7 449ر9	5605ر6 1143ر9
2 - <u>العوامل المؤثرة في عرض النقد</u>			
<u>- المطلوبات</u> شبه النقد الودائع الحكومية	1179ر8 944ر8	857ر5 1564ر4	1131ر0 1340ر0
<u>- الموجودات</u> صافي الموجودات الأجنبية	1350ر3(-)	66ر8	535ر0(-)
<u>الموجودات المحلية</u> الديون على القطاع العام الديون على القطاع الخاص	<u>6161ر4</u> 5556ر1 605ر3	<u>5467ر4</u> 5155ر2 312ر2	<u>6663ر6</u> 6036ر0 628ر0
- <u>فقرة الموازنة</u> رأس المال والاحتياطيات صافي الموجودات الأخرى	<u>3087ر1</u> 401ر7(-) 3488ر8	<u>98ر8 (-)</u> 290ر7(-) 191ر9	<u>3091ر2</u> 189ر5(-) 3280ر7

جدول رقم (8)
التغير في العوامل المؤثرة في عرض النقد
للفترة (2002 – 2003)
(نسب مئوية)

التفاصيل	2002	2003	الفصل الأول 2004
الموجودات الأجنبية (صافي)	163	1922-	60ر4
الموجودات المحلية (صافي)	43	1ر70	9
الديون على القطاع العام (صافي)	36	0و50-	9ر8
الديون على القطاع الخاص	30ر70	26ر90	2
الموجودات الأخرى (صافي)	10ر80	840	119ر7

جدول رقم (9)

نشاط شركات التأمين للعام 2002-2003

التفاصيل	سنة 2002	سنة 2003	نسبة التغيير %
الارصدة النقدية	2237	5034	125
راس المال والاحتياطي	24994	24214	3.1-
الاستثمارات	27468	27587	0.4
ودائع ثابتة	16023	16580	3.4
مباني	9	9	
اراضي	82	81	1.2-
عقاري	2483	2675	7.7
قروض ط الاجل	3007	4795	59.4
خاص	928	2579	177.9
المختلط	601	859	42
قروض ق الاجل	4564	1738	61.9-
خاص	435	246	43.4-
مختلط	4129	1491	63.8-
استثمارات خارجية	13	256	1869.2
اسهم وشركات	1286	1164	9.4-
رصيد الاقساط المدفوعة	1202	848	29.4-
رصيد الاقساط المحصلة	12308	4808	60.9-

جدول رقم (10)
الانفاق الحكومي الجاري بموجب التصنيف الاقتصادي
للفترة 2001-2003
مليون دينار/ نسب مئوية

السنة/التفاصيل	نفقات الأفراد العاملين	المستلزمات الخدمية	المستلزمات السلعية	صيانة الموجودات	النفقات الراسمالية	النفقات التحويلية	المساعدات الدولية	البرامج الخاصة	الرواتب والمكافآت التقاعدية	اجمالي النفقات
2001	336303	10343	26804	17337	8303	600257	1591	397151	92777	1490866
النسبة المئوية	%23	%1	%2	%1	0	%40	0,1	%27	%6	%100
2003	1467,6	277,2	419,7	99,4	154,1	4173,1	205,7		565,5	7362,3
النسبة المئوية	%20	%4	%6	%1	%2	%57	%3		%7	%100

المصدر: دائرة الموازنة – وزارة المالية

Table No. 11

IRAQ : BALANCE OF PAYMENTS 2002 - 2003

(Million Dollar)

	2003	2002
1- Trade balance	-222.4	2401.5
Exports (F.O.B)	9711.1	12218.8
Crude oil 1/ Recorded	8348.8 8273.8	11343.7 11043.7
Smuggled2/	75.0	300
Refined products	73.5	135
Other exports	1288.8	740.1
Imports (C.I.F)	9933.5	9817.3
1. Government Imports	6525.8	8282.2
UN Oil for Food Program	6525.8	8282.2
Post OFFP govt consumption imports	---	---
Post OFFP govt capital imports	---	---
2. Refined oil products	137.3	—
3. Other G. imports	450.0	1151.4
4. Private Sector imports	2820.4	383.7
A. Cons. goods imports	1128.2	287.8
B. Capital goods imports	1692.2	95.9
<i>o. w.</i> Financed by currency transfers 5a/		
2- Services, net	<u>-1339.4</u>	<u>-234.5</u>
Receipts	470.0	259.9
Payments	1809.4	494.4
UN costs and weapons inspection (3%)	239.2	403.6
Currency printing	120.0	N.A
Other	1450.2	90.8
3- Income, net	<u>-361.7</u>	<u>-1156.5</u>
Private	60.0	9.7
Official	-421.7	-1166.2
Receipts	21.2	82.0
Payments	442.9	1248.2
Interest	378.6	797.1
4- Transfers, net	<u>989.0</u>	<u>-1792.5</u>
Private, net (incl. NGOs)	N.A	13.2
Official	989.0	-1805.7
Receipts	2198.0	131.6
Donor grants	N.A	—
U.S. grants	2198.0	—
Payments	1209.0	1937.3
UN Compensation Fund	1209.0	1937.3
Other	N.A	N.A
5- Current Account	<u>-934.5</u>	<u>-782.0</u>
<i>(In percent of GDP)</i>		

المصدر / البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم احصاءات ميزان المدفوعات

(Million Dollar)		
	2003	2002
Capital Account	=	=
6- Financial Account, excld. CBI foreign position	5.9	-4647.1
Direct investment	1000.0	N.A
Portfolio capital	N.A	N.A
Other capital, net	-994.1	-4647.1
Official , net	-2594.1	-4188.1
Assets	-72.0	N.A
Claims held abroad	N.A	N.A
DFI	2600	N.A
UN Oil for Food credits	-2672	N.A
Memo: cumulative OFFP credits		
UN Oil for Food Letter of Credits		
Liabilities	-2522.1	-4188.1
Loan disbursements	N.A	N.A
Amortization	-2522.1	-4188.1
Private, net	1600	-459.0
Assets	-1575.0	-1089.4
Foreign currency, net	-375.0	-246.7
Gross acquisition	N.A	N.A
Used for imports	-375.0	-246.7
Other (incld. from smuggled oil)	-1200	-842.7
Liabilities	3175.0	630.4
7- Errors and omissions	-972.1	-360.3
8- Overall Balance	-1900.7	-5789.4
Financing	1900.7	5789.4
Central bank (net; increase -)	-1000	804.2
Reserves (increase -)	-1000	804.2
Liabilities (increase +)		
Fund credit (net)		
Disbursement		
Repayments		
Changes in arrears	2900.7	4985.2
Financing gap		
Exceptional financing		
Remaining gap		
Debt relief		
Memorandum item		
Reserves/Months of imports of goods and services		
Reserves/Debt Service		
GDP, \$ millions		
<i>(In percent of GDP)</i>		

المصدر / البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث / قسم احصاءات ميزان المدفوعات

جدول رقم (12)
صادرات حسب الفئات الاقتصادية
EXPORTS ACCORDING TO ECONOMIC CATEGORY
(2002-2003)

(THOUSAND US \$)

(بالاف الدولارات)

ECONOMIC CATEGORY	الصادرات (٢٠٠٣)	النسبة المئوية	الصادرات (٢٠٠٢)	النسبة المئوية	اسم الفئة
	EXPORTS	PERCENTAGE	EXPORTS	PERCENTAGE	
Food	504115	5.00	148930	1.46	غذائية
Raw-Material	9265634	91.90	9978214	98.06	مواد الخام
Capital	10082	0.10	161	0.00	الراسمالية
Consumed	302469	3.00	48607	0.48	الاستهلاكية
Grand Total	10082300	100	10175912	100	المجموع العام

SOURCE: Central Bank Of Iraq\
General Dep. Of Statistical & Research\
Balance Of Payment Statistical Division\
Foreign Trade Section

NOTE :

Exports Including Crude Oil , Sulphur And Phosphate

المصدر : البنك المركزي العراقي/
المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث /
قسم احصاءات ميزان المدفوعات/
شعبة التجارة الخارجية
ملاحظة :

تتضمن الصادرات النفط الخام والكبريت والفسفات

جدول رقم (١٣)
الصادرات حسب القطاعات
EXPORTS ACCORDING TO SECTOR
(2002-2003)

(THOUSAND US\$)

(بالآف الدولارات)

SECTOR	الصادرات (٢٠٠٣) EXPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	الصادرات (٢٠٠٢) EXPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	القطاع
General	9225305	91.50	9952042	97.80	القطاع العام
Private	806584	8.00	213694	2.10	القطاع الخاص
Mixed	0	0.00	0	0.00	القطاع المختلط
Foreign	50411	0.50	10176	0.10	القطاع الاجنبي
Grand Total	10082300	100	10175912	100	مجموع المنطقة

SOURCE: CENTRAL BANK OF IRAQ

GENERAL DEP. OF STATISTICAL & RESEARCH
BALANCE OF PAYMENTS STATISTICAL DIVISION
FOREIGN TRADE SECTION

NOTE:

EXPORTS INCLUDING CRUDE OIL, SULPHUR & PHOSPHATE EXPORTS

المصدر: البنك المركزي العراقي

المديرية العامة للإحصاء والابحاث /
قسم احصاءات ميزان المدفوعات /
شعبة التجارة الخارجية

ملاحظة:

تتضمن الصادرات النفط الخام والكبريت والفسفات .

جدول رقم (14)
الصادرات حسب التوزيع الجغرافي
GEOGRAPHICAL DIRECTION OF EXPORTS
(2002-2003)

(THOUSAND US \$)

(بالآلاف الدولارات)

Zone	الصادرات (٢٠٠٣) EXPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	الصادرات(٢٠٠٢) EXPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	المنطقة الجغرافية
Arab Countries	887242	8.80	1241461	12.20	الدول العربية
North& South American Countries	7178598	71.20	2900135	28.50	دول الامريكيتين
European Union Countries	1340946	13.30	0	0.00	دول الاتحاد الاوربي
European Socialist Countries	100823	1.00	5006549	49.20	دول اوربا الاشتراكية
Other European Countries	0	0.00	71231	0.70	بقية اوربا
Asian Countries	282304	2.80	488444	4.80	الدول الاسيوية
Others	292387	2.90	468092	4.60	بقية العالم
Grand Total	10082300	100.00	10175912	100.00	المجموع العام

SOURCE: CENTRAL BANK OF IRAQ
GENERAL DEP. OF STATISTICAL & RESEARCH
BALANCE OF PAYMENTS STATISTICAL DIVISION
FOREIGN TRADE SECTION.

NOTE:
EXPORTS INCULDING CRUDE OIL, SULPHUR & PHOSPHATE

المصدر : البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث /
قسم احصاءات ميزان المدفوعات /
شعبة التجارة الخارجية .

ملاحظة:
تتضمن الصادرات النفط الخام والكبريت والفسفات

جدول رقم (15) .(TABLE NO .)
الصادرات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة
EXPORTS ACCORDING TO (S.I.T.C)
(2002-2003)

(THOUSAND US\$)

(بالآف الدولارات)

	S.I.T.C. Sections	الصادرات (٢٠٠٣) EXPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	الصادرات(٢٠٠٢) EXPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	اسم ورقم الشعبة	
0	Food & Live Animals	504115	5.00	148930	1.46	المواد الغذائية والحيوانات الحية	0
1	Beveragas & Tobacco	0	0.00	0	0.00	المشروبات والتبغ	1
2	Crude Materials Inedible Except Fuels	806584	8.00	721859	7.10	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	2
3	Mineral Fuels, Lubricants & Related Materials	8459050	83.90	9256355	90.96	الوقود المعدنية والزيوت التشحيم المتعلقة بها	3
4	Animal & Vegetable Oils And Fats	50411	0.50	1062	0.01	زيوت وشحوم حيوانية والنباتية	4
5	Chemicals	100823	1.00	23731	0.23	المواد الكيماوية	5
6	Manufactured Goods Classified Chiefly By Material	90741	0.90	18764	0.19	سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة بصورة رئيسية	6
7	Machinery & Transport Equipment	10082	0.10	161	0.00	مكائن ومعدات النقل	7
8	Miscellaneous Manufactured Articles	60494	0.60	5050	0.05	مصنوعات متنوعة	8
9	Commodities & Transactions Not Classified According To Kind	0	0.00	0	0.00	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	9
	Grand Total	10082300	100.00	10175912	100.00	المجموع العام	

SOURCE: CENTRAL BANK OF IRAQ
GENERAL DEP. OF STATISTICAL & RESEARCH
BALANCE OF PAYMENTS STATISTICAL DIVISION
FOREIGN TRADE SECTION.

NOTE:
EXPORTS INCULDING CRUDE OIL, SULPHUR & PHOSPHATE

المصدر : البنك المركزي العراقي .
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث /
قسم احصاءات ميزان المدفوعات/
شعبة التجارة الخارجية .

ملاحظة:
تتضمن الصادرات النفط الخام والكبريت والفوسفات

جدول رقم (16)
 الاستيرادات حسب الفئات الاقتصادية
 IMPORTS ACCORDING TO ECONOMIC CATEGORY
 2002-2003

(THOUSAND US \$)

(بالآف الدولارات)

ECONOMIC CATEGORY	لاستيرادات (٢٠٠٣) IMPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	لاستيرادات (٢٠٠٢) IMPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	اسم الفئة
Food	566553	5.63	642922	6.78	غذائية اولية
Raw- Material	24151	0.24	62585	0.66	مواد الخام
Capital	7356126	73.10	7472317	78.80	الراسمالية
Consumed	2116270	21.03	1304811	13.76	الاستهلاكية
Grand Total	10063100	100	9482635	100	المجموع العام

SOURCE: Central Bank Of Iraq\
 General Dep. Of Statistical & Research\
 Balance Of Payment Statistical Division\
 Foreign Trade Section.

NOTE:
 Imports Valued AS (C.I.F) .

المصدر : البنك المركزي العراقي/
 المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث /
 قسم احصاءات ميزان المدفوعات/
 شعبة التجارة الخارجية .
 ملاحظة :
 قيمت الاستيرادات على اساس سيف

TABLE NO. (١٧) جدول رقم
الاستيرادات حسب القطاعات
IMPORTS ACCORDING TO SECTOR
(2002-2003)

(THOUSAND US\$)				(بالاف الدولارات)	
SECTOR	الاستيرادات (٢٠٠٣) IMPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	الاستيرادات (٢٠٠٢) IMPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	القطاع
General	7063290	70.00	8392132	88.50	القطاع العام
Private	٢٩٩٩٨١٠	30.00	1043090	11.00	القطاع الخاص
Mixed	0	0.00	0	0.00	القطاع المختلط
Foreign	0	0.00	47413	0.50	القطاع الاجنبي
Grand Total	10063100	100	9482635	100	مجموع المنطقة

SOURCE: CENTRAL BANK OF IRAQ
GENERAL DEP. OF STATISTICAL & RESEARCH
BALANCE OF PAYMENTS STATISTICAL DIVISION
FOREIGN TRADE SECTION

NOTE:
IMPORTS VALUED AS (C.I.F.)

المصدر : البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإحصاء والابحاث /
قسم احصاءات ميزان المدفوعات/
شعبة التجارة الخارجية .
ملاحظة:
قيمت الاستيرادات على اساس سيف

جدول رقم (18) TABLE NO.
 الاستيرادات حسب التوزيع الجغرافي
 GEOGRAPHICAL DIRECTION OF IMPORTS
 (2002-2003)

(THOUSAND US \$)

(بالاف الدولارات)

Zone	الاستيرادات (٢٠٠٣) IMPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	الاستيرادات (٢٠٠٢) IMPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	المنطقة الجغرافية
Arab Countries	2001551	19.89	1574117	16.60	الدول العربية
North& South American Countries	24151	0.24	2835308	29.90	دول الامريكيتين
European Union Countries	3659950	36.37	312927	3.30	دول الاتحاد الاوربي
European Socialist Countries	867439	8.62	189653	2.00	دول اوربا الاشتراكية
Other European Countries	460890	4.58	948263	10.00	بقية اوربا
Asian Countries	2582191	25.66	2759447	29.10	الدول الاسيوية
Others	466928	4.64	862920	9.10	بقية العالم
Grand Total	10063100	100	9482635	100.00	المجموع العام

SOURCE: CENTRAL BANK OF IRAQ
 GENERAL DEP. OF STATISTICAL & RESEARCH/
 BALANCE OF PAYMENTS STATISTICAL DIVISION/
 FOREIGN TRADE SECTION.

NOTE:
 IMPORTS VALUED AS (C.I.F)

المصدر : البنك المركزي العراقي
 المديرية العامة للإحصاء والابحاث /
 قسم احصاءات ميزان المدفوعات/
 شعبة التجارة الخارجية .
 ملاحظة :
 قيمت الاستيرادات على اساس سيف

جدول رقم (19) .TABLE NO.
الاستيرادات حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة
IMPORTS ACCORDING TO (S.I.T.C)
(2002-2003)

(THOUSAND US\$)		(بالآف الدولارات)				
S.I.T.C. Sections	الاستيرادات(٢٠٠٣) IMPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	الاستيرادات(٢٠٠٢) IMPORTS	النسبة المئوية PERCENTAGE	اسم ورقم الشعية	
0	Food & Live Animals	506174	5.03	616371	6.50	0 المواد الغذائية والحيوانات الحية
1	Beverages & Tobacco	60379	0.60	26551	0.28	1 المشروبات والتبغ
2	Crude Materials Inedible Except Fuels	24151	0.24	51206	0.54	2 المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود
3	Mineral Fuels, Lubricants & Related Materials	10063	0.10	11379	0.12	3 الوقود المعدنية والزيوت التشحيم المتعلقة بها
4	Animal & Vegetable Oils And Fats	80505	0.80	948	0.01	4 زيوت وشحوم حيوانية والنباتية
5	Chemicals	103650	1.03	160257	1.69	5 المواد الكيماوية
6	Manufactured Goods Classified Chiefly By Material	1620159	16.10	1037400	10.94	6 سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة بصورة رئيسية
7	Machinery & Transport Equipment	7356126	73.10	7472317	78.80	7 مكائن ومعدات النقل
8	Miscellaneous Manufactured Articles	291830	2.90	106206	1.12	8 مصنوعات متنوعة
9	Commodities & Transactions Not Classified According To Kind	10063	0.10	0.00	0.00	9 السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع
	Grand Total	10063100	100.00	9482635	100.00	المجموع العام

SOURCE: CENTRAL BANK OF IRAQ
GENERAL DEP. OF STATISTICAL & RESEARCH
BALANCE OF PAYMENTS STATISTICAL DIVISION
FOREIGN TRADE SECTION.

NOTE:
IMPORTS VALUED AS (C.I.F)

المصدر : البنك المركزي العراقي .
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث /
قسم إحصاءات ميزان المدفوعات/
شعبة التجارة الخارجية

ملاحظة:
قيمت الاستيرادات على أساس سيف